الأمم المتحدة

A/C.1/74/PV.9

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الرابعة والسبعون

اللجنة الأولى

الجلسة **٩**

الخميس، ١٧ تشرين الأول/اكتوبر ٢٠١٩، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد يورنتي سوليس . . . . . (دولة بوليفيا المتعددة القوميات)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٠.

بنود جدول الأعمال من ٨٩ إلى ١٠٥ (*تابع*)

مناقشة عامة بشأن جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): قبل أن أفتح الباب للإدلاء بالبيانات في المناقشة العامة، أود أن أذكّر جميع الوفود بأن الموعد النهائي لتقديم مشاريع القرارات والمقررات في إطار جميع بنود جدول الأعمال هو اليوم الساعة ١٦/٠٠.

سنواصل الآن قائمة المتكلمين في المناقشة العامة بشأن جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي المحالة إلى اللجنة. أود مرة أخرى أن أذكر جميع الوفود التي تأخذ الكلمة أن تقصر بياناتها على ثماني دقائق عندما تتكلم بصفتها الوطنية.

السيد فيايو كارولیس (إكوادور) (*تكلم بالإسبانية*): أود أولا أن أهنئكم وجميع أعضاء المكتب على انتخابكم، سيدي الرئيس، وعلى جهودكم لبدء عمل اللجنة. ونعتقد أن من المهم كفالة مشاركة جميع الوفود في مداولاتنا على قدم المساواة. ومع ذلك، يجب أن نكفل ألا ينتهي وضع اللجنة الأولى في حالة الجمود المؤسف الذي تعاني منه هيئات أخرى ضمن آلية نزع السلاح، لأنه لا يسعنا تأخير عملنا أكثر من ذلك.

ويؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز (انظر A/C.1/74/PV.3).

وأود أن أشكر السيد تيجاني محمد – باندي، رئيس الجمعية العامة، على بيانه في الأسبوع الماضي في اللجنة (انظر A/C.1/74/PV.3)، كما أعرب عن تقديري للبيان الذي أدلى به هنا أمس السيد إثكويل سابور، رئيس وكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (انظر A/C.1/74/PV.8).

وكجزء من أول منطقة مكتظة بالسكان خالية من الأسلحة النووية، أنشئت بموجب معاهدة تلاتيلولكو، تحث إكوادور جميع

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

الدول على العمل لإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في كل منطقة من مناطق العالم. ومن المهم النهوض بنزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي في آن واحد وبشكل مترابط ومتضافر. وكل دولة ملزمة بالوفاء بالتزاماتها بعدم الانتشار النووي، ومن المؤسف أننا لم نر ذلك من الدول الحائزة لهذه الأسلحة. نحن ملتزمون بدعم مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة لعام ٢٠٢٠.

بعد عشرة أشهر فقط من الآن سنحتفل بمرور ٧٥ عاما على قصف هيروشيما وناغازاكي بالقنبلة الذرية. وأفضل طريقة يمكننا بها، نحن الدول، أن نحيي ذكرى ضحايا تلك الهجمات هي التوقيع والتصديق على معاهدة حظر الأسلحة النووية. ويسعدني أن أبلغ اللجنة في هذا الصدد بأن إكوادور أودعت في ٢٥ أيلول/سبتمبر صك تصديقها على المعاهدة. ولهذا السبب فإننا نحث بقوة اليوم على الإزالة التامة للأسلحة النووية وندين بشدة استعمال الأسلحة النووية والتهديد بها ومجرد وجودها، لأنها تشكل تحديا لبقاء البشرية.

وترفض إكوادور رفضا تاما النظر في إجراء التجارب النووية أو التخطيط لها أو استحداثها. ونكرر الإعراب عن تأييدنا الكامل لعمل منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وندعو المجتمع الدولي إلى توحيد جهوده لضمان دخول المعاهدة حيز النفاذ في أقرب وقت ممكن. وفي ذلك الصدد، أود أن أسلط الضوء على حلقة النقاش الدولية وحلقة العمل المعنية بالعلم والدبلوماسية التي عقدت في كيتو يومي ١٢ و ١٣ أيلول/سبتمبر ونظمتها حكومة إكوادور والمجلس التنفيذي لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ونحن ممتنون للدعم الذي تلقيناه من السيد لاسينا زيربو، الأمين التنفيذي للمنظمة. ويعتقد بلدي أنه إذا أردنا أن نحقق عالما يسوده السلام، فإننا بحاجة إلى تغيير في تركيز المذاهب الأمنية للدول الحائزة للأسلحة النووية والدول المشاركة فيما يسمى بالحماية النووية.

وأود أن أؤكد مجددا التزام بلدي باتفاقية الأسلحة الكيميائية واتفاقية الأسلحة البيولوجية. وتدين إكوادور استخدام هذه الأسلحة، التي ينبغي إزالتها دون مزيد من التأخير.

تتشاطر إكوادور وتدعم بثبات أهداف برنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. كما أننا طرف في بروتوكول مكافحة صنع الأسلحة النارية وأجزائها ومكوناتها وذخيرتها والاتجار بها بصورة غير مشروعة، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية. ونحن نؤيد إضفاء الطابع العالمي على اتفاقية الذخائر العنقودية، حيث أنها أسلحة قاسية للغاية ذات آثار شديدة الضرر، ولا سيما بالنسبة لأضعف فئات المجتمع، ونحث على وضع حد كامل لتمويل الشركات التي تنتج الذخائر العنقودية والاستثمار فيها. ونكرر أيضا تأكيد التزام إكوادور بالتنفيذ الجاري لاتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد.

ونحن نرفض زيادة استخدام وتحسين الطائرات المسلحة بدون طيار وكذلك الأسلحة الآلية الفتاكة. وينبغي للمجتمع الدولي، من خلال مختلف محافله الإقليمية والعالمية، أن يواصل تعزيز القانون الدولي الإنساني في هذا المجال، بما في ذلك عن طريق النظر في فرض حظر على تلك الأنواع من الأسلحة. ولهذا الغرض، نؤيد عمل الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة، ونعتقد أن مجرد تنظيم التجارة الدولية في هذه الأسلحة ليس كافيا.

وفي الختام، تؤكد حكومة إكوادور التزامها بتعددية الأطراف، بوصفها الطريق الوحيد القادر على الحفاظ على السلام وتحقيق نزع السلاح الكامل والعام وتحقيق الأمن الدولي الفعال والذي يحترم بشكل كامل القانون الدولي وحقوق الإنسان وميثاق الأمم المتحدة. ونظرا لضيق الوقت، سأحمّل نسخة أكثر اكتمالا من بياني على البوابة الإلكترونية للجنة.

السيدة بوغوميلوفا – راشييفا (بلغاريا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بتهنئتكم، سيدي، وأعضاء المكتب الآخرين على توليكم رئاسة اللجنة. وأود أن أؤكد لكم دعم وفدي الكامل لجهودكم الرامية إلى توجيهنا نحو اختتام مداولاتنا بنجاح.

تؤيد جمهورية بلغاريا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي (انظر A/C.1/74/PV.3)، وأود أن أسلط الضوء على عدة جوانب بصفتي الوطنية.

إننا نواجه اليوم تحديات أمنية ذات طابع متزايد التعقيد وعلى نطاق عالمية، مما يتطلب مشاركتنا النشطة وجهودنا المتضافرة. ومن الضروري أكثر من أي وقت مضى العمل للحفاظ على النظام المتعدد الأطراف القائم على القواعد إذا أردنا تحقيق السلام والاستقرار والرخاء على الصعيد العالمي. وعلى الرغم من الحالة المتغيرة باستمرار، لا تزال معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية حجر الأساس في النظام العالمي لمنع الانتشار النووي ودعامة أساسية في السعي نحو تحقيق نزع السلاح النووي وفقا للمادة السادسة من المعاهدة. وتؤكد جمهورية بلغاريا من جديد التزامها الكامل بتنفيذها وإضفاء الطابع العالمي عليها. وفي العام المقبل سنحتفل بالذكرى السنوية الخمسين لها، والتي تتزامن مع مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة لعام ٢٠٢٠. وللمحافظة على الزخم، يجب أن نؤكد من جديد أهميتها وصلاحيتها. وتحقيق نتيجة ناجحة للمؤتمر الاستعراضي سيكون أيضا دالة على تصميمنا وقدرتنا على إظهار روح عملية وبناءة في جهودنا الرامية إلى النهوض بأهدافنا المشتركة المتمثلة في تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية.

وبينما نؤيد هدف إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية، نعتقد اعتقادا راسخا أن السبيل الوحيد الممكن لتحقيق نزع السلاح النووي العام الذي يمكن التحقق منه والذي لا رجعة فيه هو من خلال اتباع نهج تدريجي يقوم على خطوات عملية. ولن يتحقق تقدم ملموس نحو تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية إلا إذا أخذنا في الاعتبار بيئتنا الأمنية المعقدة والسياق الاستراتيجي.

إن دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ هو لبنة أخرى من لبنات بناء عالم خال من الأسلحة النووية. والآن، وبعد مرور أكثر من ٢٠ عاما على فتح باب التوقيع على المعاهدة، لا نزال بحاجة إلى أن يعمل المجتمع الدولي من أجل دخولها حيز النفاذ. وبلغاريا، وهي دولة من دول المرفق ٢، هي من بين الدول التي وقعت وصدقت على المعاهدة. ستوفر المعاهدة، بمجرد دخولها حيز النفاذ، حظرا عالميا ملزما قانونا على أي نوع من أنواع التفجيرات النووية. ولذلك ندعو جميع الدول التي لم توقع وتصدق بعد على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية إلى أن تفعل ذلك دون مزيد من التأخير.

يكتسي ذلك أهمية خاصة بالنسبة لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وما زلنا نتوقع منها أن تتخذ خطوات ملموسة للشروع في مسار موثوق به لنزع السلاح النووي الكامل الذي يمكن التحقق منه ولا رجعة فيه. فلا تزال عمليات إطلاق القذائف التسيارية المتكررة من جانبها تشكل تهديدات للأمن والاستقرار على الصعيدين الإقليمي والدولي. وندعو جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى الامتناع عن أي انتهاكات أخرى لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ونحثها كذلك على الانخراط بجدية في عملية التفاوض بغية التخلي عن برامجها للقذائف النووية والتسيارية، والعودة إلى الامتثال لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، والتوقيع والتصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية دون إبطاء.

ويساورنا قلق عميق إزاء قرار إيران تعليق تنفيذ بعض التزاماتها بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة. إن العودة إلى الامتثال الكامل للاتفاق النووي وزيادة التواصل الدبلوماسي هما

الطريقان الوحيدان لضمان تخفيف حدة التوترات والحفاظ على خطة العمل الشاملة المشتركة.

وفي ظل الخلفية الراهنة للتوترات الدولية، تعرب جمهورية بلغاريا عن القلق إزاء الأعداد المتزايدة من المعاهدات المتعددة الأطراف لعدم الانتشار ونزع السلاح التي تعاني من عدم التوصل إلى توافق في الآراء أو من الجمود وحتى من الانتهاكات. لقد كانت معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى حاسمة الأهمية لدعم الأمن الأوروبي – الأطلسي على مدى السنوات الثلاثين الماضية. كما كانت إسهاما ملموسا في نزع السلاح في سياق معاهدة عدم الانتشار والهيكل الأمني العالمي الشامل. ونأسف لانتهاء ذلك في أعقاب عدم امتثال الاتحاد الروسي لها. ونشجع الاتحاد الروسي والولايات المتحدة على الدخول في حوار نشط بشأن مستقبل معاهدة ستارت الجديدة لما بعد عام ٢٠٢١، فضلا عن ترتيبات تحديد الأسلحة الأخرى.

ولن تدخر بلغاريا جهدا، بوصفها عضوا في المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية للفترة من عام ٢٠١٩ إلى عام ٢٠٢١، من أجل الحفاظ على التنفيذ الكامل والفعال لاتفاقية الأسلحة الكيميائية وجميع قرارات الدول الأطراف فيها، بما في ذلك تلك المتخذة في حزيران/يونيه ٢٠١٨ في الدورة الاستثنائية الرابعة لمؤتمر الدول الأطراف. إننا نعتبر استخدام الأسلحة الكيميائية من أي جانب وفي أي مكان وتحت أي ظرف من الظروف أمرا غير مقبول على الإطلاق وتهديدا أمنيا. ونحن على استعداد لدعم الجهود الرامية إلى ضمان مساءلة جميع مرتكبي هذه الأعمال.

ولا يقل عن ذلك أهمية إحرازُ تقدمٍ في مجال الأسلحة التقليدية. ونأمل أن يتصدى المؤتمر الاستعراضي الرابع لاتفاقية أوتاوا، المقرر عقده في تشرين الثاني/نوفمبر، على النحو الواجب للتحديات المتبقية التي تواجه تحقيق هدف عالم خال من الألغام الأرضية في عام ٢٠٢٥. إن اعتماد خطة واضحة لإحراز مزيد من التقدم نحو تحقيق عالمية الاتفاقية أمر بالغ الأهمية إذا أردنا تحقيق الأهداف الإنسانية للاتفاقية.

ويلتزم بلدي التزاما تاما بمبادئ وأهداف الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة وبروتوكولاتها، التي توفر منبرا فعالا متعدد الأطراف للاستجابة للتطورات الحالية والمقبلة لتكنولوجيات الأسلحة. وتشارك بلغاريا بنشاط في فريق الخبراء الحكوميين المعني بالتكنولوجيات الناشئة في مجال منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل بغية وضع وتكييف إطار معياري وتشغيلي فعال وشامل للعمل في مجال إنتاجها واستخدامها ونقلها. ولا تزال الجهات الفاعلة بمختلف أنواعها تسيء استعمال تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، ما يخلق تهديدات محتملة للاستقرار والأمن على الصعيدين الوطني والعالمي.

ونعتقد أن وجود نظام فعال متعدد الأطراف لأمن الفضاء الإلكتروني لا يمكن أن يستند إلا إلى الإطار القانوني الدولي القائم، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

السيد مات (ليختنشتاين) (*تكلم بالإنكليزية*): إن اللجنة الأولى مثقلة بالمشاكل الإجرائية نتيجة للانقسامات العميقة بين الأعضاء بشأن مسائل الأمن ونزع السلاح. ومن المؤسف أن تلك الانقسامات قد بدأت تشكل خطرا منهجيا خطيرا على المناقشات الحكومية الدولية بشأن نزع السلاح، وهو تطور نعتقد أنه يتعارض مع مصالح العضوية الأوسع نطاقا. وتدعو ليختنشتاين باستمرار إلى الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة وصيغ عقد المناقشات، ولا سيما في هذه الأوقات التي تشتد فيها التوترات الجغرافية السياسية وتآكل النظام الدولي القائم على القواعد.

وفي الوقت نفسه، يجب الحفاظ على الأمم المتحدة بوصفها محفلا شاملا للمناقشة يمكّن كل وفد من المشاركة بصورة مجدية، تمشيا مع الممارسات الراسخة ومع الامتثال التام للالتزامات

القانونية بموجب الاتفاقات مع البلد المضيف والاتفاقات التي تنظم العلاقات الدبلوماسية بين الدول. وترى ليختنشتاين أن ذلك يشكل مصدر قلق مشروع لجميع أعضاء الأمم المتحدة.

ففي السنوات القليلة الماضية، أعربت دول عديدة عن قلقها إزاء احتمالات حدوث سباق جديد للتسلح النووي. واليوم، للأسف، علينا أن نعترف بأن ذلك أصبح حقيقة واقعة. إن العناصر الرئيسية لهيكلنا لنزع السلاح النووي وعدم الانتشار تضيع أو تتآكل. إن معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى لم تعد موجودة، ولا تُبذل جهود واضحة لتمديد معاهدة ستارت الجديدة، وتتعرض خطة العمل الشاملة المشتركة لضغوط شديدة ولا تظهر جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أي علامات على نيتها الامتثال لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ناهيكم عن اتخاذ خطوات يمكن التحقق منها نحو نزع السلاح النووي.

إن الأمن في أوروبا آخذ في التدهور، كما هو الحال في أجزاء أخرى كثيرة من العالم. وتؤيد ليختنشتاين بقوة الجهود الرامية إلى استعادة الأمن الأوروبي في إطار منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وغيرها من المحافل. وستكون أوروبا، بوصفها القارة التي استفادت أكثر من غيرها من معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى، هي الخاسر الأكبر من زوالها، بما في ذلك دول مثل ليختنشتاين التي دعت باستمرار إلى بذل جهود أكثر طموحا لنزع السلاح النووي. وفي حين أن الادعاءات المتعلقة بانتهاكات معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى تضر بوضوح بمصداقية الاتحاد الروسي، تعتبر ليختنشتاين التخلي عن المعاهدة دون أي محاولات لحل المنازعات في إطارها غير متسق مع التزامات كل من الاتحاد الروسي والولايات المتحدة بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

إن التوقعات اليوم لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة ليست واعدة. فبعد مرور نصف قرن على وجود المعاهدة، تعاني ركائزها الثلاث من التنفيذ غير المتوازن، ما يعرض الإنجازات العامة للمعاهدة للخطر. إن الغرض النهائي من معاهدة عدم الانتشار، وهو الإزالة التامة للأسلحة النووية، يتلاشى مع كل إعلان عن خطط لإضافة ترسانات نووية أو تحديثها وخفض عتبة استخدامها.

وتتعارض هذه التطورات مع التزامات الدول الحائزة للأسلحة النووية بموجب المادة السادسة وتشكل خطرا جسيما على الإنجازات الأخرى لمعاهدة عدم الانتشار، بما في ذلك ما يتعلق بركيزة عدم الانتشار. وإزاء هذه الصعاب، ستشارك ليختنشتاين مشاركة كاملة في الجهود الرامية للتوصل إلى نتيجة موضوعية في المؤتمر الاستعراضي، الذي لا يمكن أن يستند إلا إلى الاتفاقات السابقة، لا إلى التراجع عنها.

لم تكن معاهدة حظر الأسلحة النووية، التي وقعت ليختنشتاين عليها في البداية، سوى واحدة من التطورات الإيجابية القليلة في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين في السنوات الأخيرة. وهي تعبير سياسي من جانب غالبية كبيرة من الدول غير الحائزة للأسلحة النووية التي تأخذ التزاماتها بموجب المادة السادسة من المعاهدة على محمل الجد، ويمكن لها أن تستعيد التوازن الأصلي المنصوص عليه فيها. وستكمّل معاهدة حظر الأسلحة النووية أيضا، بمجرد دخولها حيز النفاذ، معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وآلية التحقق التابعة لها في وضع قاعدة قانونية واضحة ضد التجارب النووية. والأهم من ذلك أنها تقيم حدا واضحا ضد أي محاولات لتبرير استخدام الأسلحة النووية، نظرا لعواقبها الإنسانية المروعة. وفي وقت تتآكل فيه القواعد الدولية، فإن معاهدة حظر الأسلحة النووية تشكل درسا في تعددية الأطراف وسببا يبعث على الأمل في عالم يعاني بصورة متزايدة من سياسات الدول الكبرى التي لا يمكن تحملها.

وتشكل الاتجاهات نحو زيادة عسكرة الفضاء الإلكتروني والتطورات في الذكاء الاصطناعي وانتشار التلاعب بجمع البيانات، فضلا عن الجرائم الإلكترونية، مخاطر أمنية حقيقية على

الدول ومواطنيها وتشير إلى ضرورة مواصلة تحديد فهمنا المشترك لانطباق القانون الدولي تماما على الفضاء الإلكتروني. ومع تزايد رقمنة الحرب، تنظر ليختنشتاين على وجه التحديد في مدى انطباق نظام روما الأساسي وغيره من الأطر القانونية الدولية على الهجمات الإلكترونية والحرب الإلكترونية. وبوصفها جزءا من ”التحالف من أجل تعددية الأطراف“، تؤيد ليختنشتاين ”نداء باريس من أجل الثقة والأمن في الفضاء الإلكتروني“ و ”الشراكة الدولية من أجل الإعلام والديمقراطية“.

ونرحب بنجاح إطلاق ”الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالتطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي“. وبفضل رئاسة سويسرا القديرة، شهدنا إجراء مناقشات مثمرة ويمكن أن نستفيد من آراء الخبراء، على الرغم من الولاية التقييدية التي لا مبرر لها بشأن مشاركة المجتمع المدني. إن أمن الفضاء الإلكتروني أولوية قصوى بالنسبة للعديد من الحكومات، إن لم يكن جميعها، وهو موضوع ينبغي أن تقوده الأمم المتحدة. وهو أيضا مثال جيد على الكيفية التي يمكن أن تُترجم بها قيادة الأمين العام والممثلة السامية لشؤون نزع السلاح إلى مناقشات حكومية دولية ذات مغزى. وبالنسبة للجنة الأولى، فهي أيضا فرصة لتجاوز العقلية المتقوقعة والتواصل مع اللجان الأخرى أو المشاركة في أشكال مناقشات تتناول نفس المسائل من زوايا مختلفة، مثل سيادة القانون والتنمية المستدامة وحقوق الإنسان.

وينبغي للأمم المتحدة أن تتناول المخاطر والتحديات الأمنية الناشئة بصورة أكثر منهجية بغية تحديد الخطوات السياسية والقانونية اللازمة للتصدي لها. وتشير التطورات التقنية بوضوح إلى الحاجة لوضع لوائح جديدة في مجال منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل في شكل معايير ملزمة كي نضمن بصورة قانونية وجود عنصر بشري في عمليات صنع القرار في هذه المنظومات. فوجود عنصر تحكم بشري مُجد طوال دورة حياة منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل أمر ضروري ومفيد لضمان الامتثال للقانون الواجب التطبيق، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني. وتؤيد ليختنشتاين الإعلان المقترح بشأن منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل لأنه يحدد أرضية مشتركة هامة للمضي قدما بجدول الأعمال هذا. وقد يمثل إحاطة الجمعية العامة علما بالمناقشات التي يجريها فريق الخبراء الحكوميين المعني بالتكنولوجيات الناشئة في مجال منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل خطوة تتناسب مع الأهمية الكبيرة التي يوليها الأمين العام والعديد من الدول لهذه المسألة.

السيدة فورمان (إسرائيل) (*تكلمت بالإنكليزية*): إننا نشهد تصعيدا مثيرا للقلق في مجال تحديد الأسلحة. وهو يرجع أولا وأخيرا إلى عدم التزام الدول تجاه المجتمع الدولي بالوفاء بالتزاماتها بحسن نية وبإيجاد عالم أفضل وأكثر أمنا.

ولا يزال الشرق الأوسط يجد صعوبة كبيرة في الامتثال لقواعد ومبادئ تحديد الأسلحة. ومما يؤسف له أن هذه الثقافة المتمثلة في عدم الامتثال وعدم الاكتراث بالالتزامات والقواعد الدولية شائعة للغاية. فقد استُخدمت الأسلحة الكيميائية على يد أنظمة في الشرق الأوسط ضد شعوبها والبلدان المجاورة خمس مرات منذ الحرب العالمية الثانية، وآخرها في العام الماضي، في انتهاك واضح لبروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥. وعلاوة على ذلك، لا تزال هناك حالتان إضافيتان قيد النظر لدولتين من الدول الأعضاء في المنطقة تنتهكان اتفاقية الأسلحة الكيميائية، ولا بد من مواصلة التحقيق فيهما. وقد وقعت أربع حالات انتهاكات خطيرة لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في الشرق الأوسط منذ إنشائها. ولا تزال هناك حالتان لدولتين من الدول الأعضاء تنتهكان معاهدة عدم الانتشار قيد النظر، ولا بد من مواصلة التحقيق فيهما. وقد انتشرت القذائف والصواريخ سطح – سطح، إلى جانب التكنولوجيات والدراية الفنية وعمليات الإنتاج ذات الصلة، ونُقلت إلى المنظمات الإرهابية في جميع

أنحاء المنطقة في تجاهل تام لقرارات مجلس الأمن وسيادة الدول المعنية واستقرار المنطقة ككل.

وفي أيار/مايو ٢٠١٨، أعلن الرئيس ترامب انسحاب الولايات المتحدة من خطة العمل الشاملة المشتركة. وقد كانت دولة إسرائيل واضحة بشكل لا لبس فيه بشأن مخاطر هذا الاتفاق وآثارها الخطيرة على أمن واستقرار الشرق الأوسط منذ إبرامه. فبعد إبرامه، اختبرت إيران مرارا وتكرارا حدود قرار مجلس الأمن ٢٢٣١ (٢٠١٥). وأخلت في الشهر الماضي بالالتزامات النووية الأساسية الواردة بالتفصيل في القرار. وتوفر المحفوظات النووية الإيرانية أدلة واضحة فيما يتعلق بطموحات إيران العسكرية النووية. وأخفت إيران مواد ومعدات نووية غير معلنة غير مشروعة في موقعها في تورقوز آباد. وخلال الاجتماع الأخير لمجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ذكر المدير العام بالنيابة للوكالة أن إيران لم تتعاون على النحو المتوقع مع الوكالة من أجل استجلاء حقيقة هذه الادعاءات. وتشكل هذه الأنشطة وغيرها من أنشطة الأسلحة النووية المضطلع بها في موقع عبادي انتهاكا واضحا لالتزام إيران بموجب معاهدة عدم الانتشار. كما تحاول إيران زعزعة استقرار المنطقة باستخدام كل أداة ممكنة تحت تصرفها، مثل الإرهاب واستخدام القذائف والصواريخ ضد دول المنطقة، بما فيها إسرائيل، والقيام بذلك من أراضي بلدان أخرى في المنطقة، وهي سورية في هذه الحالة.

ومنذ دخول قرار مجلس الأمن ٢٢٣١ (٢٠١٥) حيز النفاذ، اختبرت إيران عشرات القذائف التسيارية، والتي كان لدى جميعها القدرة على حمل رؤوس حربية نووية. وكانت القذائف التي اختبرها النظام ذات مُدًى مختلفة تصل إلى ٥٠٠ ٢ كيلومتر، أي أنها قادرة على إصابة أهداف أبعد بكثير خارج حدود منطقة الشرق الأوسط. وقد جرت إدانة إيران بشدة لإطلاقها مركبة لإطلاق السواتل، لأنها تشمل مكونات تُستخدم في القذائف التسيارية العابرة للقارات. وقد دعا آخر تقرير للأمين العام عن تنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) (S/2018/1089) إيران إلى الامتناع عن هذه الأنشطة. وتدعو إسرائيل أعضاء المجتمع الدولي، الذين لم يفعلوا ذلك بعد، إلى إدانة هذه الأنشطة إدانة قاطعة وانتهاج سياسة عدم التسامح المطلق إزاء سلوك إيران.

وقد ورد بوضوح في تقرير آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة (S/2016/738) استمرار النظام السوري في استخدام الأسلحة الكيميائية، رغم أنه انضم إلى اتفاقية الأسلحة الكيميائية وتعهد بالتخلي عن برنامجه للأسلحة الكيميائية بأكمله. وتواكب آخر تقرير لبعثة تقصي الحقائق التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية مع العديد من التقارير والبيانات الصادرة عن المدير العام للمنظمة بشأن الثغرات وأوجه عدم الاتساق والتباين في الإعلان السوري. وهذا مصدر قلق يجب أن يتصدى له المجتمع الدولي بوضوح وحزم من أجل منع استمرار تآكل القاعدة المطلقة التي تحظر استخدام الأسلحة الكيميائية. ونأمل أن تنجح الآلية الجديدة التابعة لفريق التحقيق وتحديد الهوية في مهمتها المتمثلة في إسناد المسؤولية عن الهجمات الكيميائية إلى مرتكبيها الفعليين.

لا تزال الأسلحة التقليدية تودي بحياة مئات الآلاف من الناس في جميع أنحاء العالم كل عام. وتنتشر هذه الأسلحة في جميع أنحاء المنطقة، ولا سيما القذائف والصواريخ والأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والتكنولوجيات ذات الصلة. ومن المهم ضمان الامتثال للصكوك المنطبقة وتنفيذها، مثل برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، إذا أردنا تحقيق الهدف المتمثل في إيجاد عالم أكثر أمنا.

وفيما يتعلق بمعاهدة حظر الأسلحة النووية، تود إسرائيل أن تؤكد وجهة نظرها المعلنة منذ أمد طويل بأن المعاهدة لا تنشئ قانونا عرفيا يتصل بموضوعها أو محتواها، أو تسهم في تطوير قانون كهذا أو تشير إلى وجوده.

وفيما يتعلق بمسألة أمن الفضاء الإلكتروني، تعلق إسرائيل أهمية كبيرة على الجهود الرامية إلى تعزيز الأمن والاستقرار في الفضاء الإلكتروني. ويستند موقفنا العالمي في مجال أمن الفضاء الإلكتروني إلى نظام إيكولوجي محلي يعزز تبادل المعلومات الآنية ووضع منهجيات ملائمة، ويشجع برامج التثقيف ويستهدف زيادة الوعي العام بأمن الفضاء الإلكتروني. كما ينبغي تعزيز هذه المبادئ الأساسية على الصعيد العالمي من أجل تعزيز القدرة على الصمود عالميا عن طريق التعاون العملي وبرامج بناء القدرات.

أخيرا، تدعي بعض الجهات الفاعلة في المنطقة أنه يمكن إنشاء هيكل أمني شامل في الشرق الأوسط دون التعاون مباشرة مع إسرائيل، أو الاعتراف بحق إسرائيل في الوجود داخل حدود آمنة ومأمونة، أو الحد من التوترات الإقليمية وبناء الثقة اللازمة بين دول المنطقة. وهذا الموقف غير مقبول. أما المبادرات التي قدمتها مجموعة الدول العربية، مثل المؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، المقرر عقده في تشرين الثاني/نوفمبر، فإنها تتعارض مع المبادئ التوجيهية والمبادئ العامة المتعلقة بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية التي تم الاتفاق عليها بتوافق الآراء في عام ١٩٩٩، حيث يجب المشاركة في العملية بحرية وعدم فرضها، مع مراعاة شواغل جميع الأطراف ذات الصلة وعدم استهداف دولة إسرائيل دون سواها. ولن تتعاون إسرائيل في مبادرات من هذا القبيل تؤدي إلى نتائج عكسية ولن تشارك في المؤتمر المقرر عقده في شهر تشرين الثاني/نوفمبر. وبسبب تلك المبادرة، ستمتنع إسرائيل أيضا عن المشاركة في المنتديات المقبلة بشأن المواضيع المتصلة بتحديد الأسلحة على الصعيد الإقليمي. ونأسف لأننا لا نرى نفس الحماس لدى بعض تلك الأطراف الفاعلة لحل المشاكل الحقيقية في الشرق الأوسط.

والتزاما بالمدة المحددة، ستكون النسخة الكاملة من بياني متاحة على شبكة الإنترنت.

السيد غيتاهون (إثيوبيا) (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية، أود أن أهنئكم وأعضاء المكتب على عملكم، سيدي الرئيس، وأن أؤكد لكم دعم وفد بلدي وتعاونه الكاملين في الاضطلاع بمسؤولياتكم.

ويؤيد وفد بلدي البيانين اللذين أدلى بهما ممثل زامبيا باسم مجموعة الدول الأفريقية، وممثل إندونيسيا، باسم حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/74/PV.3)

من البديهي أن حالة السلم والأمن العالميين أضحت مثيرة للقلق بشكل متزايد. ويشكل انتشار أسلحة الدمار الشامل مؤخرا خطرا كبيرا على البشرية جمعاء دون تمييز ويتطلب منا جميعا استجابات أساسية وفعالة. ونعتقد أن تعددية الأطراف لا تزال الإطار الأكثر موثوقية الذي يمكن فيه معالجة هذه المسائل الهامة المتعلقة بالسلام والأمن العالميين معالجة شاملة. وتعتقد إثيوبيا أن الحوار السياسي والتفاوض أداتان حيويتان لكبح انتشار الأسلحة التقليدية وغير التقليدية على حد سواء، وهي الأسلحة التي أصبحت تشكل بصورة متزايدة تهديدات حقيقية للسلم والأمن العالميين.

ونود أن نؤكد أن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تظل تشكل حجر الزاوية في نظام عدم الانتشار العالمي. ومعاهدة عدم الانتشار هي الاتفاق المتعلق بالأمن الدولي الذي يحظى بأوسع نطاق من الامتثال وتكتسي ركائزها الثلاث – نزع السلاح النووي وعدم الانتشار والاستخدام السلمي للتكنولوجيا النووية – أهمية حيوية لصون وتعزيز السلم والأمن الدوليين. وتشكل معاهدة حظر الأسلحة النووية أيضا معلما هاما على الطريق نحو إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية، ونعتقد أنها تكمل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وتعززها. ونكرر الإعراب عن تأييدنا القوي لإضفاء الطابع العالمي على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، التي نعتقد أنها توفر إطارا مناسبا لوقف زيادة تطوير وانتشار الأسلحة النووية.

وتشدد إثيوبيا على أهمية المناطق الخالية من الأسلحة النووية في مختلف أنحاء العالم. وفي ذلك الصدد، نؤيد عقد المؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، وندعو جميع أصحاب المصلحة إلى المشاركة فيه بصورة استباقية بروح من التفاهم المتبادل. وتؤكد معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا، المعروفة باسم معاهدة بليندابا، مجددا مركز أفريقيا كمنطقة خالية من الأسلحة النووية، وبلدي، بوصفه عضوا في تلك المنطقة، لا يزال ملتزما بالمعاهدة. وقدمت إثيوبيا طلب التمديد الثاني فيما يتعلق باتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد، وأعربت عن التزامها بإزالة جميع الألغام بحلول عام ٢٠٢٥.

تعلق إثيوبيا أهمية كبيرة على ولاية الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومهامها في تعزيز الاستخدام السلمي للطاقة النووية. ووقع بلدي وصدق على المعاهدات المتعلقة بالاستخدام السلمي للطاقة الذرية ووقع إطار برنامج قطري للفترة الممتدة حتى عام ٢٠٢٣ مع إدارة التعاون التقني التابعة للوكالة في مجالات الزراعة والصحة والطاقة وبناء القدرات. وقمنا أيضا بوضع الصيغة النهائية للتعديلات التي أدخلت على ”بروتوكول الكميات الصغيرة“ وانتهينا منها، ووقعنا بروتوكولات إضافية مع الوكالة.

إننا نؤمن بالعمل الهام الذي يضطلع به مؤتمر نزع السلاح بوصفه المحفل التفاوضي المتعدد الأطراف الوحيد لنزع السلاح ونشعر بالقلق إزاء المأزق الذي يحول دون وفاء المؤتمر بولايته. وتشكل هيئة نزع السلاح أيضا منبرا هاما لتحقيق الهدف المتمثل في نزع السلاح النووي. ونعتقد أن الفضاء الخارجي يشكل منفعة مشتركة للبشرية جمعاء ونشعر بالقلق إزاء سباق التسلح فيه.

وكما نعلم، تهدف اتفاقية الأسلحة الكيميائية إلى القضاء على فئة كاملة من أسلحة الدمار الشامل عن طريق حظر قيام الدول الأطراف بتطوير الأسلحة الكيميائية وإنتاجها وحيازتها وتخزينها والاحتفاظ بها ونقلها واستخدامها. وتعمل إثيوبيا عن كثب مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في مجال بناء القدرات وتشجع الجهود الإقليمية بشأن التعاون المتصل بالاتفاقية. وندين استخدام الأسلحة الكيميائية من جانب أي دولة أو جهة من غير الدول في أي مكان في العالم ونشجع إضفاء الطابع العالمي على الاتفاقية وبذل كل جهد ممكن من أجل تنفيذها بالكامل.

إن النقل والاستخدام غير المشروعين للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة يزيدان من تفاقم النزاعات التي تلحق ضررا جسيما بالمدنيين، بمن فيهم النساء والأطفال، ويعقدانها. ويمثل الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة مشكلة عالمية ترتبط ارتباطا وثيقا بالعنف المسلح والإرهاب وتشكل، بوصفها عملا إجراميا، تهديدا للسلام والاستقرار في قارتنا. وتشهد المنطقة خسائر في الأرواح وتدمير ممتلكات بسبب سهولة توافر الأسلحة الصغيرة والخفيفة المتجر بها بشكل غير مشروع وبسبب رخصها النسبي وبساطتها التقنية ونقلها بسهولة. وتعمل إثيوبيا على اعتماد سياسة وطنية وإطار قانوني جديدين من أجل تحسين التعاون والتنسيق بين وكالات إنفاذ القانون على جميع المستويات وزيادة الوعي العام بغية الحد من هذا الاتجار.

في الختام، يود وفد بلدي أن يغتنم هذه الفرصة ليؤكد من جديد التزامه بالوفاء بجميع التزاماته التعاهدية وتمسكه بقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة التي تغطي مختلف مسائل نزع السلاح.

السيد ميرو (تنزانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أنضم إلى المتكلمين السابقين في الإشادة بكم، سيدي الرئيس، وأعضاء المكتب الآخرين على انتخابكم عن جدارة لرئاسة اللجنة الأولى. وأود أيضا أن أؤكد من جديد دعم وفد بلدي الكامل وتعاونه معكم في الاضطلاع بمسؤولياتكم الهامة.

ويؤيد وفد بلدي البيانين اللذين أدلى بهما ممثل زامبيا باسم مجموعة الدول الأفريقية، وممثل إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/74/PV.3) وأود أن أدلي ببعض الملاحظات الإضافية بصفتي الوطنية.

إن الدورة الرابعة والسبعين للجمعية العامة تُعقد في الوقت الذي لا يزال فيه العالم يواجه معضلة عالمية للسلام والأمن ذات أثر كارثي على البشرية والبيئة، ناجمة عن استمرار وجود الأسلحة النووية وتحديثها وتصنيعها. وتشيد جمهورية تنزانيا المتحدة بالجهود الجارية التي تبذلها الأمم المتحدة منذ عام ١٩٦٤ للقضاء على الأسلحة النووية. ويؤيد بلدي تلك الجهود، ونعتقد أن الإزالة التامة للأسلحة النووية وعدم انتشارها لا يزالان يشكلان عنصرين حاسمين في صون السلم والأمن الدوليين.

ولعل اللجنة تذكر أن الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة الذي عُقد في ٢٦ أيلول/سبتمبر أتاح لنا فرصة للاحتفال باليوم الدولي للإزالة الكاملة للأسلحة النووية والترويج له. وكان الاجتماع أيضا بمثابة تذكير للجميع بأهمية نزع السلاح النووي في ضوء استمرار الدول الحائزة للأسلحة النووية وحلفائها في الاعتماد بشدة على هذه الأسلحة في مذاهبها الأمنية واستثمار بلايين الدولارات في الارتقاء بمستوى ترساناتها وتحديثها.

وبعد مرور أكثر من سبعة عقود على الهجوم الذري المميت الأول على هيروشيما وناغازاكي، حان الوقت لكي يتخذ العالم بأسره موقفا مشتركا ويكفل الإزالة التامة للأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى، نظرا لحقيقة أن نطاق وحجم العواقب الإنسانية للأسلحة النووية كارثية وتزداد تعقيدا. ولا يمكن أن يكون هناك شك في أنه لا يمكن أن يكون هناك أبدا رابح في الحرب النووية. وفي هذا الصدد، تود جمهورية تنزانيا المتحدة أن تنضم إلى الدول الأعضاء الأخرى في دعوة الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى الامتثال التام لالتزاماتها القانونية والتعهد بشكل لا لبس فيه بتحقيق الإزالة الكاملة وغير المشروطة للأسلحة النووية، بطريقة شفافة ولا رجعة فيها ويمكن التحقق منها دوليا، على النحو الذي تنص عليه معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ولذلك من المهم أن توفر جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية كافة ضمانات عالمية وغير مشروطة وغير تمييزية وملزمة قانونا بعدم استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها تحت أي ذريعة.

وأود أن أعيد التأكيد، في هذه المرحلة، على أن تنزانيا ملتزمة التزاما كاملا بدعم واستكمال جميع جهود الأمم المتحدة امتثالا لمعاهدة حظر الأسلحة النووية. وفي ضوء هذه الخلفية، اعتمدت جمهورية تنزانيا المتحدة في عام ٢٠١٧، إلى جانب ١٢٢ بلدا آخر، المعاهدة التاريخية لحظر الأسلحة النووية، التي وقعناها رسميا في ٢٦ أيلول/سبتمبر، والتي تجري عملية تصديقنا عليها.

وإذ نأسف جميعا لعدم تمكن المؤتمر الاستعراضي التاسع للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية من التوصل إلى وثيقة ختامية، على الرغم من الجهود المتضافرة التي بذلتها الدول غير الحائزة للأسلحة النووية، فإن جمهورية تنزانيا المتحدة ترحب بالمؤتمر الاستعراضي المقبل لعام ٢٠٢٠. ويحدونا أمل صادق في أن يكون المؤتمر ناجحا وفعالا في إتاحة الفرصة لنا لتقييم التقدم المحرز حتى الآن ومعالجة جميع مسائل معاهدة عدم الانتشار الموضوعية والإجرائية المعلقة.

وإذ تؤكد جمهورية تنزانيا المتحدة التزامها بحظر الأسلحة النووية، فإنها تسلط الضوء على الاستخدامات السلمية للتكنولوجيا النووية وتحث الوكالة الدولية للطاقة الذرية على مواصلة توفير ما يلزم من دعم علمي وتقني للدول الأعضاء. وقد حقق الاستخدام السلمي للتكنولوجيا النووية فوائد هائلة للمجتمع التنزاني اليوم. وتواصل لجنة تنزانيا للطاقة الذرية القيام بدور هام في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية والتكنولوجيا النووية والحماية من الإشعاع والسلامة النووية وإدارة

النفايات. وقد تحسنت قدرتنا النووية غير الفتاكة تحسنا كبيرا في مختلف المجالات، بما في ذلك قطاعات الزراعة والتعدين والطاقة، بالشراكة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وتنزانيا طرف في الصكوك والآليات القانونية الإقليمية للتصدي لآفة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، بما في ذلك إعلان باماكو بشأن الموقف الأفريقي الموحد المتعلق بانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتداولها والاتجار بها بصورة غير مشروعة لعام ٢٠٠١؛ وإعلان الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بشأن الأسلحة النارية والذخائر والمواد الأخرى ذات الصلة لعام ٢٠٠١؛ وإعلان نيروبي المتعلق بمشكلة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة في منطقة البحيرات الكبرى والقرن الأفريقي لعام ٢٠٠؛ وبروتوكول نيروبي بشأن منع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في منطقة البحيرات الكبرى والقرن الأفريقي والدول المجاورة ومراقبتها والحد منها لعام ٢٠٠٤؛ واستراتيجية الاتحاد الأفريقي للحد من انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتداولها والاتجار بها بصورة غير مشروعة لعام ٢٠١١.

إن جميع أنشطتنا الرامية إلى منع انتشار هذه الأسلحة ومكافحتها والقضاء عليها – تنفيذا لجميع البروتوكولات وبرامج العمل والإعلانات المتعلقة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة التي انضمت إليها تنزانيا – تُنسق وتُنفذ بشكل جيد من خلال مكتب التنسيق الوطني تحت قيادة قوات الشرطة التنزانية. غير أننا لا نزال، على الرغم من المبادرات التي اتخذتها حكومة تنزانيا، نواجه تحديات في مجال مكافحة الانتشار غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، بسبب الآثار غير المباشرة للنزاعات المسلحة الداخلية في منطقة البحيرات الكبرى ومنطقة الصحراء الكبرى والمناطق الواقعة جنوب الصحراء الكبرى.

إن وفد بلدي يؤمن بوجود صلة بين نزع السلاح والتنمية. وفي هذا الصدد، وبقدر ما إننا على استعداد لأن نتصور ونشهد إسكاتا تاما للبنادق بحلول عام ٢٠٢٠، فإننا بحاجة إلى استعراض أولوياتنا الوطنية بغية تركيز الموارد على تحقيق التنمية المستدامة في إطار خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، التي اعتمدت في عام ٢٠١٥ ولخفض النفقات العسكرية. وفي ذلك السياق، ندعو جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى تحويل مواردها إلى التنمية المستدامة بعيدا عن مواصلة تحديث مرافقها للأسلحة النووية والمرافق المتصلة بها وتحسينها وتجديدها، وعن الجهود الرامية إلى زيادة عمر تلك الأسلحة والمرافق.

وفي الختام، أود أن أشدد على أن الجهود الدبلوماسية المتعددة الأطراف والإرادة السياسية القوية للدول الأعضاء أمر حيوي لتحقيق نزع السلاح العام والكامل. وأعيد تأكيد التزام جمهورية تنزانيا المتحدة ودعمها الكاملين، بالتعاون مع المجتمع الدولي، بجعل العالم بأسره خاليا من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى حقيقة واقعة، وأحث الدول الأعضاء على زيادة جهودها للقضاء على الأسلحة النووية الآن.

السيد محمد أمينوف (طاجيكستان) (*تكلم بالإنكليزية*): أهنئكم، سيدي الرئيس، على تعيينكم رئيسا للجنة الأولى، وأؤكد لكم دعم وفد بلدي خلال هذه الدورة. وأود كذلك أن أعرب عن تقديرنا لأعضاء المكتب الآخرين وأمانة اللجنة الأولى على دعمهم وتعاونهم.

وترى طاجيكستان أن تعزيز الآليات المتعددة الأطراف لمراقبة الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار أمر أساسي لصون الأمن والاستقرار العالميين. ولا يزال خطر الانتشار النووي يثير القلق الشديد. ولذلك فإننا نعتبر معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية حجر الزاوية في النظام الدولي لنزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي، ونعتقد أن مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠ سيتيح فرصة ممتازة لإعادة تأكيد التزامنا بتنفيذ هذه المعاهدة الدولية التي تشكل معلما رئيسيا.

وتشاطر طاجيكستان هدف تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية، وتعتقد أنه لا يمكن لأي آلية لنزع السلاح النووي أن تكون فعالة من دون مشاركة جميع أصحاب المصلحة المعنيين، ولا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية. وندعو، في ذلك الصدد، إلى تنفيذ أحكام معاهدة عدم الانتشار والتعجيل ببدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

وإننا على ثقة من أن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية يشكل عنصرا هاما من عناصر نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي، إلى جانب توسيع نطاق التعاون بشأن الاستخدام السلمي للطاقة النووية وتعزيز السلم والأمن الدوليين. ونعتز بأننا طرف في معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا، التي أسهمت بلدان آسيا الوسطى من خلالها إسهاما كبيرا في تعزيز الأمن الإقليمي والعالمي. ولذلك، فإننا سنتعاون تعاونا وثيقا مع بلدان آسيا الوسطى والشركاء الآخرين للتعجيل بالتصديق على البروتوكول الملحق بمعاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا الموقع في ٦ أيار/مايو ٢٠١٤ على هامش اللجنة التحضيرية الثالثة للمؤتمر الاستعراضي.

ونعلق أهمية كبيرة على التنفيذ الفعال لاتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد. وندعو على وجه الاستعجال إلى إنشاء منطقة آسيا الوسطى الخالية من التهديد الذي تشكله الألغام وإلى تعزيز التعاون في مجال إزالة الألغام للأغراض الإنسانية.

وختاما، أعيد تأكيد إيمان طاجيكستان بمزايا تعددية الأطراف والأمم المتحدة بوصفها المنبر العالمي الرئيسي لتحقيق توافق في الآراء بشأن مسائل رئيسية تتراوح بين الأمن الدولي والتنمية، فضلا عن تنسيق جهود المجتمع الدولي المشتركة والمتسقة لمواجهة التحديات العالمية والتصدي للمخاطر التي يواجهها جيل جديد.

السيد مارغاريان (أرمينيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أولا، أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، وأعضاء المكتب على توليكم قيادة اللجنة الأولى، وأن أؤكد لكم تعاوننا ودعمنا الكاملين وانتم تضطلعون بولايتكم الهامة.

لا تزال أرمينيا تقف موقفا قويا تجاه دعم التنفيذ الكامل والعالمي للمعاهدات والنظم في مجالات نزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة التقليدية وتدابير بناء الثقة والأمن ونتعاون بانتظام وبشكل وثيق مع المنظمات الدولية والإقليمية والشركاء لتحقيق تلك الغاية. ونعتبر معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية حجر الزاوية في المساعي الدولية الرامية إلى منع انتشار الأسلحة النووية وتعزيز هيكل الأمن النووي. وتؤيد حكومة أرمينيا فكرة إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية، على النحو المنصوص عليه في المادة السابعة من المعاهدة، لأنها يمكن أن تؤدي دورا هاما في تعزيز الأمن والاستقرار في مختلف المناطق. ونأمل أن تعطي الذكرى السنوية الخمسون لمعاهدة عدم الانتشار زخما جديدا للعمل المشترك على الصعد الإقليمية ودون الإقليمية والدولية من أجل التنفيذ الشامل لجميع الالتزامات والتعهدات، وضمان التوصل إلى نتيجة ناجحة لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠.

وأود أن أكرر دعم أرمينيا للوكالة الدولية للطاقة الذرية في تيسير وتنسيق أنشطة الأمن النووي فيما بين الدول الأعضاء. لقد كان لبلدي دائما سجل ممتاز من التعاون الوثيق مع جميع الهياكل العنية التابعة للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وقد أكد عدد من بعثات التفتيش والتقييم الموقعية التابعة للوكالة الدولية للطاقة الذرية من جديد التزام أرمينيا بتنفيذ التزاماتها الدولية وكفالة أكبر قدر ممكن من الانفتاح والشفافية. ونعلق أيضا أهمية خاصة على مبادرات مكافحة الانتشار مثل المبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي والمبادرة الأمنية لمكافحة الانتشار. وتعمل

حكومتي باستمرار مع شركائها الدوليين على الصعيدين الثنائي والمتعدد الجنسيات لزيادة تعزيز قدراتها الوطنية على مكافحة التهريب النووي.

ونعتقد اعتقادا راسخا أن اتفاقية الأسلحة البيولوجية عنصر رئيسي في جهود المجتمع العالمي الرامية إلى تحقيق عالم خال من أسلحة الدمار الشامل. وسنحتاج إلى تعاون دولي مكثف إذا أردنا إحراز مزيد من التقدم في تنفيذها، بما في ذلك بذل جهود متضافرة للاستفادة الكاملة من الفرص المتاحة والمكافحة الفعالة للتهديدات الناجمة عن التقدم السريع في العلوم والتكنولوجيا الحيوية. وفي هذا الصدد، فإن التبادل السنوي لتدابير بناء الثقة مهم جدا لتعزيز الثقة والامتثال لأحكام الاتفاقية.

وتؤكد أرمينيا أهمية نزع السلاح على الصعيد الإقليمي. ونعتقد أن السلم والأمن العالميين يعتمدان اعتمادا مباشرا على الاستقرار الإقليمي ودون الإقليمي. وفي ذلك الصدد، فإن إنشاء نظام فعال وناجع وشامل لتحديد الأسلحة التقليدية هو أحد الأركان الأساسية للهيكل الأمني الإقليمي. وأود أن أكرر موقفنا المبدئي بأن تنفيذ جميع الالتزامات الملزمة قانونا بموجب معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا أمر أساسي لكفالة الشفافية والقدرة على التنبؤ والتوازن العسكري. والتذرع بالمنازعات السياسية لتبرير عدم الامتثال الصريح لأحكام المعاهدة أمر غير مقبول، وينبغي للمجتمع الدولي أن يرفضه رفضا قاطعا. كما تدعو أرمينيا بقوة إلى اتخاذ تدابير لبناء الثقة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، يمكن أن تخفف من حدة التوترات وتساعد على توطيد الترتيبات الأمنية القائمة، وبالتالي تهيئة بيئة مواتية لمعالجة القضايا المتعلقة بالنزاعات. وفي ضوء الاتجاه المتزايد للأوضاع العسكرية، مثل المناورات العسكرية الواسعة النطاق في المناطق الحدودية التي لا يتم تقديم إخطار مسبق بشأنها والمحاولات غير المنضبطة والمزعزعة للاستقرار لتعزيز الحشد العسكري، فإن تنفيذ تدابير بناء الثقة على الصعيد الإقليمي يكتسي أهمية خاصة.

وتعتبر أرمينيا مشاركتها في عمليات حفظ السلام إسهاما هاما في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين وصونهما. وما فتئنا نوسع نطاق مشاركتنا في عمليات الأمم المتحدة وعمليات تحقيق السلام والاستقرار الصادر بها تكليف من الأمم المتحدة، بما في ذلك في إطار قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. كما أسهمنا في بعثتي كوسوفو وأفغانستان. وفي شباط/فبراير، اعتمدت حكومتي خطة عمل وطنية لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، مما زاد من توطيد جدول الأعمال المتعلق بالمرأة والسلام والأمن في سياساتها الوطنية. وتهدف خطة العمل الوطنية، في من بين أمور أخرى، إلى تعميم دور المرأة في إصلاح قطاع الأمن. وتعمل حافظات السلام من أرمينيا حاليا في عمليات الأمم المتحدة والعمليات الصادر بها تكليف من الأمم المتحدة.

وتؤكد أرمينيا من جديد التزامها الكامل بالعمل مع هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة والدول الأعضاء من أجل مضاعفة جهودنا الجماعية في مكافحة الإرهاب، الذي لا يزال يشكل تهديدا خطيرا للسلام والأمن الدوليين. إننا ندين الإرهاب بكل أشكاله ومظاهره إدانة قاطعة ونؤيد تأييدا تاما عمل مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب وأنشطة المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب في تعزيز تنسيق واتساق مكافحة الأمم المتحدة للإرهاب. وفي الختام، أود أن أؤكد من جديد أن أرمينيا ملتزمة التزاما كاملا بالإسهام في عمل اللجنة بغية النهوض بالتعاون في إطار جدول أعمال الأمن ونزع السلاح.

السيد أكيابو (كوت ديفوار) (*تكلم بالفرنسية*): بالنيابة عن وفد كوت ديفوار، أود أيضا أن أهنئكم، سيدي الرئيس،

وأعضاء المكتب بحرارة على انتخابكم. إن قيادتكم المستنيرة لمناقشاتنا هي ضمان حقيقي لنجاح عملنا.

ويؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز والبيان الذي أدلى به ممثل زامبيا باسم مجموعة الدول الأفريقية (انظر A/C.1/74/PV.3).

لقد ازداد تعقيد سياق الأمني الدولي على مر السنين بسبب بطء وتيرة نزع السلاح بوجه عام وظهور تحديات استراتيجية جديدة تزيد من إضعاف تعددية الأطراف ومختلف ركائز السلام والأمن الدوليين. ولا تزال بيئتنا تتسم بانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، التي تؤجج النزاعات، إلى جانب الإرهاب والجريمة المنظمة، وعدم تحقيق بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، والاستخدام المتكرر للأسلحة الكيميائية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل، والاستيلاء على الفضاء الخارجي للدفاع الاستراتيجي والتهديدات المتزايدة التي تؤثر على الفضاء الإلكتروني. وهذه التحديات الأمنية كلها مصادر قلق لوفد بلدي.

وفيما يتعلق بالتدفق غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، يلاحظ وفد بلدي أنه على الرغم من المحافل العديدة المعنية بتناول هذه المسألة ومختلف الآليات الهامة التي أنشأتها دولنا ومؤسساتنا المتعددة الأطراف من أجل التصدي لهذه الآفة، فإن المعركة الرامية إلى الكبح الفعال للاتجار غير المشروع في جميع أنحاء العالم لـ ٨٠٠ مليون قطعة سلاح من الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، التي تتسبب في وفاة أكثر من ٥٠٠ ٠٠٠ شخص كل عام، تبدو شاقة. ولذلك من الأهمية بمكان أن نعيد تحديد استراتيجياتنا الحالية لمكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وهذا هو السبب في أن وفد بلدي لديه أمال كبيرة في الاجتماع الذي تعقده الدول كل سنتين بشأن برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، المقرر عقده في عام ٢٠٢٠. ونأمل أيضا أن تدمج مسألة الذخيرة في برنامج العمل. ولدى تنفيذ البرنامج في عامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨، عملت كوت ديفوار على تحديد مستودعاتها وتدريب قواتها الأمنية على تحييد المتفجرات اليدوية الصنع، ورقمنة نظامها لإدارة مخزون أسلحتها، ووضع علامات على ٢٠٠ ٤٢ قطعة سلاح تخص قوات الدفاع والأمن لديها.

كما أن مسألة الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل، التي تؤدي دورا رئيسيا في النظم الأمنية للعديد من الدول، تثير قلق وفد بلدي أيضا. إن مبدأ الردع النووي أبعد ما يكون عن الخيال، بالنظر إلى تحديث الأسلحة النووية القائمة فضلا عن وسائل إيصالها. وبالمثل، فإن إنهاء معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى في الآونة الأخيرة والمحادثات المتوقفة بشأن البرنامجين النوويين لإيران وكوريا الشمالية يتطلبان وعيا حقيقيا من جانب المجتمع الدولي. وفي ذلك السياق، يأمل بلدي، وهو من الدول الموقعة على معاهدة حظر الأسلحة النووية، التي تكمل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وتعززها، أن تتخذ تدابير محددة لعدم الانتشار خلال مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة المقرر عقده في عام ٢٠٢٠، والذي سيصادف الذكرى السنوية الخمسين للمعاهدة. وبينما ننتظر ذلك الحدث الهام، يدعو وفد بلدي الدول النووية إلى الحد من التهديد النووي، بما في ذلك عن طريق خفض الحالة التشغيلية لمنظوماتها للأسلحة النووية وتوفير ضمانات أمنية فعالة للدول غير الحائزة للأسلحة النووية.

إنا نعلم جميعا أن الفضاء الخارجي أصبح ساحة استراتيجية رئيسية، وإذا لم نتوخ الحذر، فإن هذا التراث المشترك للبشرية يمكن أن يخضع لتدابير تقييدية من جانب بعض الدول التي تمتلك تكنولوجيات متقدمة. ولذلك السبب يرى وفد بلدي أنه يتعين علينا أن نضع معايير إضافية لأجل حماية تراثنا المشترك من الاستخدام غير المناسب. وبالمثل، أصبح الفضاء

الإلكتروني أيضا موضوعا لمطامع جشعة ومساع لعسكرته. وفي ذلك الصدد، أعرب وفد بلدي عن سروره بالتبادلات المثمرة التي حدثت في أيلول/سبتمبر خلال الاجتماع الأول للفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالتطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي. ونرى أن جهودها، التي تكمل عمل فريق الخبراء الحكوميين المعني بالارتقاء بسلوك الدول المسؤول في الفضاء الإلكتروني في سياق الأمن الدولي، تعزز تعددية الأطراف وتسهم في نهاية المطاف في اعتماد قواعد أكثر توافقا وفقا للقانون الدولي، بهدف حماية الفضاء الإلكتروني بشكل فعال.

وينبغي إيلاء اهتمام خاص لدور ومساهمة الهياكل والمبادرات المحلية مثل مراكز الأمم المتحدة الإقليمية للسلام ونزع السلاح والمناطق الخالية من الأسلحة النووية. وفي ذلك الصدد، يود وفد بلدي أن يثني على الدور المهم الذي يضطلع به مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا، في لومي، في تبادل الممارسات الجيدة، ولا سيما في مجال مكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة واستخدامها غير المشروعين. ونحث الشركاء على تقديم مساهمات كبيرة متعددة الأوجه من أجل تحسين نوعية خدمات المركز.

ختاما، آمل أن يكون هناك تبادل مثمر للآراء خلال هذه الدورة بالصورة الودية التي ميزت دائما عمل لجنتنا على الرغم من تعقُّد المواضيع التي نتناولها.

السيد مادريس فورنوس (نيكاراغوا) (*تكلم بالإسبانية*): يسر وفد نيكاراغوا أن يهنئكم على انتخابكم، سيدي الرئيس، وأن يتمنى لكم كل النجاح في عملكم. ونهنئ أيضا أعضاء المكتب الآخرين.

يؤيد وفد بلدي البيانين اللذين أدلى بهما ممثل إندونيسيا، باسم الدول الأعضاء في حركة بلدان عدم الانحياز، وممثل السلفادور باسم منظومة التكامل بين دول أمريكا الوسطى (انظر A/C.1/74/PV.3).

ومن غير المبرر وغير المقبول أن يزداد الإنفاق على تطوير الأسلحة بجميع أنواعها وتحديثها وتجريبها بعد مرور أربع سنوات على تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ويجب أن نوجه تلك الموارد نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة والسلام. وتؤكد نيكاراغوا مجددا للمجتمع الدولي أهمية إحراز مزيد من التقدم نحو نزع السلاح العام الكامل، الذي لا تزال الأولوية القصوى فيه هي إزالة الأسلحة النووية، وفقا لفتوى محكمة العدل الدولية لعام ١٩٩٦ (A/51/218، المرفق). إن استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها يمثل جريمة ضد الإنسانية وانتهاكا لحقوق الإنسان وميثاق الأمم المتحدة. ولدينا اعتقاد راسخ بأن الضمان الوحيد لمنع استخدام أسلحة الدمار الشامل أو التهديد باستخدامها وعدم انتشارها بواسطة الجهات الفاعلة من غير الدول، يكمن في الإزالة الكاملة والمطلقة للأسلحة النووية.

وقد صدقت نيكاراغوا أيضا على معاهدة حظر الأسلحة النووية، المعتمدة في عام ٢٠١٧ والتي تحظر لأول مرة في التاريخ وجود الأسلحة النووية واستخدامها والتهديد باستخدامها، بما في ذلك إجراء التجارب النووية. وصدقت نيكاراغوا على تلك المعاهدة التي تكمل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وفقا للمادة السادسة منها. ونتطلع إلى دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ في وقت مبكر، والتي ينبغي أن تؤدي دورا قياديا في صون الأمن والاستقرار الإقليميين. ويكتسي أي من التصديقات الجديدة أهمية بالغة بالنسبة للمعاهدة. ونحث البلدان الثمانية التي يتوقف عليها بدء نفاذ المعاهدة على التوقيع والتصديق عليها في أقرب وقت ممكن.

وتؤمن نيكاراغوا إيمانا راسخا بأن بوسعنا تعزيز نظام عدم الانتشار وتوطيد السلم والأمن الدوليين بواسطة إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية بوصفها إسهاما مهما في تحقيق نزع

السلاح النووي. وعلى الصعيد الإقليمي، نكرر تأكيد أهمية معاهدة تلاتيلولكو، فضلا عن إعلان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي منطقة سلام. ونأسف لعدم الامتثال لقرار الجمعية العامة ٤٩/٧١ المتعلق بعقد مؤتمر بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، ونحث المجتمع الدولي على العمل على عقده في أقرب وقت ممكن. فعقد ذلك المؤتمر يعد جزءا هاما من النتيجة النهائية لمؤتمر الأطراف لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

وتؤيد حكومة نيكاراغوا تنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة الموقعة في ١٤ تموز/يوليه ٢٠١٥. ونود أن نؤكد أن هذا الاتفاق قد أثبت أن الحوار والدبلوماسية هما الطريقتان الوحيدتان المناسبتان لحل مثل هذه المشاكل. وفي إطار تعددية الأطراف، نحث الأطراف المعنية على الامتناع عن اتخاذ أي تدابير ربما تعقّد تنفيذ الخطة.

وندعم العمل والجهود التي تبذلها هيئة نزع السلاح التي ينبغي أن تواصل أداء دورها في التداول المتعمق في جميع مسائل نزع السلاح المعينة بهدف تقديم توصيات محددة إلى الجمعية العامة. ويساورنا القلق إزاء عدم تمكن اللجنة من إكمال اجتماعها التنظيمي والموضوعي لعام ٢٠١٩ في العام نفسه بسبب عدم الامتثال لاتفاق البلد المضيف، ولا سيما الامتناع عن إصدار تأشيرات دخول لممثلي مختلف البلدان. ويشكل هذا عقبة أمام التمثيل الكامل والمتساوي داخل اللجنة، وبالتالي ينتهك حق الدول الأعضاء في المشاركة في ظروف تكفل المساواة وعدم التمييز بينها. ونحث البلد المضيف على عدم عرقلة عمل هيئة نزع السلاح أو اللجنة الأولى. ونأمل في التغلب على هذا الوضع وأن تتمكن هيئة نزع السلاح من عقد دورتها لعام ٢٠٢٠.

وتولي نيكاراغوا أهمية خاصة للامتثال لمعاهدة عدم الانتشار، بوصفها صكا دوليا ملزما قانونا بتوافق الآراء في النظام العالمي لعدم الانتشار ونزع السلاح واستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية. ويتعين على المجتمع الدولي أن يكفل اتخاذ الدول الحائزة للأسلحة النووية تدابير ملموسة للوفاء بالتزاماتها بموجب المادة السادسة من المعاهدة دون إبطاء، فضلا عن التزامها القاطع بالتفاوض على تدابير فعالة بشأن نزع السلاح العام والكامل، تحت مراقبة صارمة وفعالة.

ونرى أن من الضروري مواصلة تعزيز النظام القانوني للفضاء الخارجي بغية ضمان الأمان والشفافية في الأنشطة الفضائية. ونؤيد بصفة خاصة اعتماد معاهدة بشأن منع نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي واستخدام القوة أو التهديد باستخدامها ضد السواتل أو الأنواع الأخرى من أجسام الفضاء الخارجي. ونرى أن مشروع المعاهدة الذي قدمته روسيا والصين إلى مؤتمر نزع السلاح يشكل أساسا جيدا لتلك المفاوضات. وتلتزم نيكاراغوا وروسيا على الصعيد الثنائي بالامتناع عن أن تبادرا بنشر الأسلحة في الفضاء.

وبلدنا ملتزم باتخاذ الخطوات اللازمة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة ومكافحته والقضاء عليه. وعلى الصعيد الوطني، أدرجنا برنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، بسن قانون لمراقبة وتنظيم الأسلحة النارية والذخائر والمتفجرات والمواد ذات الصلة.

ويعد أمن مواطنينا أحد مصادر قوتنا الرئيسية حيث تم الاعتراف بنيكاراغوا بوصفها ثالث أقل البلدان عنفا في أمريكا اللاتينية، إذ يقدر معدل جرائم القتل بـ ٧,٥ بين كل ١٠٠ ٠٠٠ شخص. وفي ذلك الصدد، وضعنا مجموعة من السياسات والبرامج المحددة في كفاحنا ضد الآفات الكبرى في عصرنا الحديث: الإرهاب والجريمة والاتجار بالمخدرات.

ومع أن الكثير منا قد أشار إلى ركود آلية نزع السلاح، لكننا لم نتمكن بعد من حل المشكلة الحقيقية، وهي انعدام الإرادة السياسية من جانب بعض الدول لإحراز تقدم حقيقي، لا سيما في مجال نزع السلاح النووي.

السيد دا غاما (غينيا – بيساو) (*تكلم بالفرنسية*): بما أن هذه هي المرة الأولى التي يأخذ فيها وفدي الكلمة خلال هذه الدورة، أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، وأعضاء المكتب الآخرين على انتخابكم لقيادة اللجنة الأولى، وأن أؤكد لكم تعاون وفد غينيا – بيساو الكامل طوال فترة ولايتكم.

تؤيد غينيا – بيساو البيانين اللذين أدلى بهما ممثل زامبيا، باسم مجموعة الدول الأفريقية، وممثل إندونيسيا، باسم حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/74/PV.3).

يجري عمل اللجنة في سياق يتسم بتزايد التوترات فيما بين الجهات الفاعلة الدولية الرئيسية في مجال نزع السلاح، على الرغم من أن الأمين العام جعل مسألتي نزع السلاح وعدم الانتشار محور اهتماماته. ولذلك، فإن الأمر متروك لنا في اللجنة الأولى لكي نتولى زمام التزاماتنا الجماعية بنزع السلاح وعدم الانتشار وأن ننهض بها بطريقة شفافة. ويجب على الأمم المتحدة أن تسعى إلى تحقيق هدفها الرئيسي المتمثل في صون السلم والأمن الدوليين، وفقا للمادة ١ من ميثاق الأمم المتحدة وأول قرار اتخذته الجمعية العامة في عام ١٩٤٦ (القرار ١ (د-١)). وينبغي أن تسترشد أعمالنا في هذا المجال باستمرار بالذاكرة المأساوية للهجمات على هيروشيما وناغازاكي.

ولهذا السبب وقعت غينيا – بيساو وصدقت على معاهدة بليندابا، التي جعلت من أفريقيا منطقة خالية من الأسلحة النووية، وفقا لمعاهدة حظر الأسلحة النووية في إطار تعزيز معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ويسرنا أيضا أن معاهدات مماثلة قد دخلت حيز النفاذ في أجزاء أخرى من العالم، باستثناء الشرق الأوسط، الذي لا يزال مصدر قلق لبلدي. ولا تزال مخاطر حدوث تفجير نووي عرضي وعواقبه الإنسانية الهائلة المحتملة موجودة ولا تقتصر بالتأكيد على البلدان الحائزة لتلك الأسلحة. ولهذا السبب، لا تدعو غينيا – بيساو البلدان إلى احترام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية فحسب، بل وتدعو أيضا جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى قصر استخدامها للطاقة النووية على الأغراض المدنية البحتة.

إن الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة مصدر قلق رئيسي لبلدي، ولهذا السبب انضممنا إلى معاهدة تجارة الأسلحة وبروتوكول مكافحة صنع الأسلحة النارية وأجزائها ومكوناتها وذخيرتها والاتجار بها بصورة غير مشروعة. وتتجلى العواقب الوخيمة لتلك الآفة بوضوح في منطقة الساحل، حيث تعمل عدة جماعات إرهابية لديها ترسانات عسكرية كبيرة، مما يشكل تحديا حقيقيا للدول الأعضاء في المنطقة. ولا تشارك تلك الشبكات الإجرامية في أعمال إرهابية شبه يومية فحسب، بل وأيضا في جميع أنواع الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية التي لا تعوق بشكل خطير فحسب التنمية، وهي واحدة من الإمكانات الكبيرة، في المنطقة وحدها بل وفي جميع البلدان المجاورة في المنطقة دون الإقليمية، بما في ذلك غينيا – بيساو.

إن مختلف الصراعات العسكرية في غينيا – بيساو، التي تفاقمت بسبب تاريخنا الماضي، بما في ذلك حرب التحرير الوطني، قد فعلت الكثير لتيسير انتشار الأسلحة الصغيرة والخفيفة والاتجار غير المشروع بها وحيازتها بصورة غير مشروعة. ولمواجهة ذلك التحدي، عمل بلدي باستمرار على التصدي لنزع السلاح وإعادة الإدماج كجزء رئيسي من إصلاح قطاع الدفاع والأمن لدينا، بالتعاون مع الأمم المتحدة والشركاء الآخرين. وبعد أن صدق بلدي على اتفاقية الذخائر العنقودية، التزم بتدمير مخزونه الصغير من الذخائر العنقودية بموجب المادة ٣ من الاتفاقية. وقد خططنا لتحقيق ذلك بحلول ١ أيار/مايو، ولكن للأسف لم يكن ذلك ممكنا لأسباب فنية. وفي هذا

الصدد، أود أن أؤكد تصميم بلدي على احترام التزاماته بموجب الاتفاقية بتدمير مخزوناتنا وتقديم تقرير في أقرب وقت ممكن، أو بتقديم التقرير أولا وتدمير المخزونات بعد ذلك.

وفي الختام، أود أن أكرر تصميم غينيا – بيساو على الامتثال الكامل لجميع المتطلبات الدولية فيما يتعلق بنزع السلاح، وهو شرط مسبق للسلم والأمن الدوليين.

السيد تياري (بوركينا فاسو) (*تكلم بالفرنسية*): في البداية، أود أن أعرب عن تهاني وفدي لكم، سيدي، على انتخابكم رئيسا للجنة الأولى. كما أهنئ أعضاء المكتب الآخرين على انتخابهم.

يؤيد وفد بلدي البيانين اللذين أدلى بهما ممثل إندونيسيا، باسم الدول الأعضاء في حركة بلدان عدم الانحياز، وممثل زامبيا، باسم مجموعة الدول الأفريقية (انظر A/C.1/74/PV.3).

ونجتمع مرة أخرى لاستعراض التقدم المحرز في مجال السلم والأمن الدوليين. ونرى هذا العام أننا نعمل في ظل خلفية من أوجه عدم اليقين المتعددة في مختلف الميادين، بما في ذلك السلم والأمن الدوليان. وفي ضوء تلك الشواغل الدولية، يكرر وفدي الإعراب عن إيمانه بتعددية الأطراف كوسيلة لإيجاد حلول للمشاكل العالمية، بما في ذلك في ميدان نزع السلاح، الذي احتل مكانا هاما في جدول أعمال منظمتنا منذ إنشائها. ولدينا شواغل مشروعة بشأن إمكانية بقاء البشرية في مواجهة وجود مخزونات نووية واستعداد الدول لحيازتها أو تحديثها.

ويجب أن نضع في اعتبارنا أن الأسلحة النووية تشكل تهديدا حقيقيا لنا جميعا، سواء جراء حدوث تفجير متعمد أو عرضي. ولهذا السبب يجب ألا ندخر جهدا في تخليص العالم من هذه الأسلحة، التي تترتب عليها عواقب لا حصر لها على مستويات عديدة. وكان اعتماد معاهدة حظر الأسلحة النووية في تموز/يوليه ٢٠١٧ خطوة إيجابية على طريق نزع السلاح وفي إطار تنفيذنا لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ويشيد وفد بلدي بعقد الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة للاحتفال باليوم الدولي للإزالة الكاملة للأسلحة النووية في ٢٦ أيلول/سبتمبر، الذي أتاح على حد سواء للمجتمع الدولي فرصة للتذكير بأهمية حماية البشرية من الأخطار التي يشكلها وجود الآلاف من الأسلحة النووية ومكننا من تجديد التزامنا بنزع السلاح النووي والتأكيد على أهمية وإلحاحية تحقيق هذا الهدف.

ويجب الآن ترجمة ذلك الالتزام إلى عمل ملموس بغية تحقيق النتائج التي نسعى إليها. ويرحب وفدي أيضا بعقد الدورة الثالثة للجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة لعام ٢٠٢٠ في نيسان/أبريل. ونأمل أن تواصل البلدان العمل بصورة بناءة لضمان نجاح المؤتمر الاستعراضي. ونود أيضا أن نؤكد من جديد أهمية وفائدة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، التي تشكل جزءا لا يتجزأ من النظام العالمي لعدم الانتشار، على الرغم من الحاجة الماسة المستمرة إلى دخولها حيز النفاذ، بعد أكثر من عقدين من اعتمادها. ولذلك، أشدنا بعقد المؤتمر الحادي عشر المعني بتسهيل بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في نيويورك في ٢٧ أيلول/سبتمبر.

ويرحب وفدي أيضا بإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في مختلف أنحاء العالم، بما في ذلك في أفريقيا، بفضل معاهدة بليندابا. وينبغي أن نضع في اعتبارنا أن إنشاء هذه المناطق هو تدبير من تدابير نزع السلاح وعدم الانتشار ينبغي دعمه وزيادتها. وفيما يتعلق بأسلحة الدمار الشامل الأخرى، فإن وفد بلدي يدعو إلى إضفاء الطابع العالمي على اتفاقية الأسلحة الكيميائية واتفاقية الأسلحة البيولوجية. والحقيقة هي أنه في حين أن التقدم في التكنولوجيا والبيولوجيا يمكن أن يكون مفيدا للبشرية، فإنه لا يزال يطرح تحديات كثيرة يجب أن نواجهها.

ولا يزال الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وانتشارها يشكلان تهديدا للسلام والأمن في أنحاء كثيرة من العالم، بما في ذلك منطقة الساحل الأفريقي، التي ما برحت تواجه في السنوات الأخيرة حالة من انعدام الأمن لم يسبق لها مثيل، كما تدرك تماما بوركينا فاسو والبلدان الأخرى في المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. وقد رحب وفد بلدي بعقد المؤتمر الخامس للدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة في آب/أغسطس في جنيف ويدعو إلى تنفيذها بالكامل. وترحب بوركينا فاسو أيضا بعقد المؤتمر الاستعراضي الثالث في عام ٢٠١٨ لبرنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. كما نتطلع إلى عقد اجتماعه السابع للدول الذي يعقد مرة كل سنتين السابع هنا في عام ٢٠٢٠، والذي سيكون فرصة للدول للمشاركة البناءة ووضع الأهداف الوطنية.

لا تزال الألغام المضادة للأفراد والذخائر العنقودية مصدرا لانعدام الأمن وسببا في أضرار جسيمة في العديد من البلدان. ولذلك ندعو إلى إضفاء الطابع العالمي على اتفاقية الذخائر العنقودية ومعاهدة حظر الألغام المضادة للأفراد وتنفيذهما تنفيذا كاملا.

وفيما يتعلق بالفضاء، وهو موضوع آخر يهمنا جميعا، يجب أن نواصل جهودنا لمنع عسكرته. أما بالنسبة للفضاء الإلكتروني، وفي حين أنه منبر أساسي لتنمية جميع الدول، فإنه يمثل أيضا تهديدا نظرا للعدد المتزايد من الهجمات الإلكترونية التي نشهدها على البنى التحتية للدول، والتي لا تهدد السلام والأمن فحسب بل وتعمل أيضا على إبطاء تحقيقنا لأهداف التنمية المستدامة. وفي ذلك الصدد، يرحب وفد بلدي بعمل الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالتطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي وعمل فريق الخبراء الحكوميين المعني بالارتقاء بسلوك الدول المسؤول في الفضاء الإلكتروني في سياق الأمن الدولي، ما يساعدنا على معالجة هذه المسألة.

وفي الختام، يود بلدي أن يؤكد على الدور الحيوي للتعاون المتعدد الأطراف في الحفاظ على نظامنا الأمني الجماعي والحفاظ عليه. ولذلك فمن واجبنا بوصفنا الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن نعمل من أجل تحقيق هذه الغاية بتوحيد جهودنا لضمان أن ترث الأجيال المقبلة عالما يسوده السلام والأمن.

السيد سواريث مورينو (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (*تكلم بالإسبانية*): أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، وأعضاء المكتب الآخرين على انتخابكم. ويمكنكم الاعتماد على دعمنا وتعاوننا الكاملين.

تؤيد جمهورية فنزويلا البوليفارية البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/74/PV.3).

ونؤكد أهمية عمل اللجنة الأولى في عالم يتسم بتوترات ونزاعات متزايدة، ويُستخدم فيه الخطاب العدائي الانفرادي في محاولات لتقويض النظام الدولي القائم على القواعد تقويضا تاما من خلال مهاجمة منهجية لروح وهدف التعددية وتآكل بنية الأمن الدولي. إن التهديد باستعمال القوة واستعمال القوة المسلحة وتطبيق تدابير قسرية انفرادية غير قانونية كأدوات لتأكيد المصالح الجيوسياسية هي أمور تقوض الثقة بين أعضاء المجتمع الدولي وتزيد من مخاطر النزاع، وهو ما يمكن أن يؤدي إلى حسابات خاطئة ذات عواقب كارثية.

إن عدم امتثال بعض الدول النووية لالتزاماتها وتعهداتها التي لا لبس فيها، فضلا عن انسحابها من مختلف اتفاقات نزع السلاح وتحديد الأسلحة المتفق عليها سابقا، هي مسائل تثير قلقا بالغا ينبغي أن تحشد جهودنا اليوم من أجل النظر فيها واتخاذ إجراءات.

وبالنسبة لفنزويلا، فإن احترام الركائز الثلاث لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية عامل رئيسي في ضمان الحياة على الأرض، نظرا لأن مجرد وجود الأسلحة النووية يشكل تهديدا رهيبا لبقاء الإنسان. ولهذا السبب، نحث على الامتثال الكامل لأهداف المعاهدة المتمثلة في عدم الانتشار ونزع السلاح والتنمية السلمية للطاقة النووية. ونحث الدول الحائزة للأسلحة النووية على تخفيض ترساناتها إلى أن تزيلها تماما. كما ندعو الدول إلى القضاء على دور هذه الأسلحة في مذاهبها الأمنية واستراتيجياتها العسكرية. ومما يثير القلق أن بعض الدول زادت من دور الأسلحة النووية في مذاهبها الأمنية ومخصصاتها في الميزانية لتحديثها. وتدين فنزويلا استخدام ما يسمى بالردع النووي كذريعة لتبرير حيازة هذه الأسلحة، لأنه يسهم في حالة من انعدام الأمن الجماعي لا يمكن تجنبها إلا من خلال الإزالة النهائية للأسلحة النووية.

وتعتقد فنزويلا اعتقادا راسخا أن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية يؤدي دورا أساسيا في تعزيز نظام عدم الانتشار. ولهذا السبب ندعو إلى عقد مؤتمر في أقرب وقت ممكن لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. وإذا لم يعقد ذلك المؤتمر – والذي ما فتئ معلقا منذ المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٠ – فقد يكون له أثر سلبي على المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٢٠.

إن بلدي دولة طرف في معاهدة حظر الأسلحة النووية، التي أرست لأول مرة عدم مشروعية حيازة الأسلحة النووية. ولهذا السبب نشجع البلدان التي لم توقع أو تصدق على المعاهدة على أن تنضم إلى هذا الجهد الهام لتعزيز نظام نزع السلاح وعدم الانتشار. فهي تشكل تكملة أساسية للصكوك الأساسية الأخرى في هذا المجال، مثل معاهدة عدم الانتشار ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ومعاهدات المناطق الخالية من الأسلحة النووية.

ويمثل الفضاء الخارجي، بالنسبة لفنزويلا، تراثا مشتركا للبشرية يجب كفالة إمكانية الوصول إليه لجميع الدول على قدم المساواة من أجل استخدامه سلميا من خلال التعاون الدولي والبحث العلمي ونقل التكنولوجيا. ونشكك في الخطاب العدائي المتزايد ونشر مذاهب أمنية جديدة ترسم صورة للفضاء الخارجي على أنه مسرح للحرب. ولهذا نعتقد أنه يجب علينا أن نعمل على إنشاء إطار قانوني دولي ملزم لمنع بدء سباق تسلح في الفضاء الخارجي. وفي ذلك الصدد، نقدر مبادرة عام ٢٠٠٨ التي اتخذتها روسيا والصين لصياغة معاهدة بشأن منع نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي، فضلا عن قرارات الجمعية العامة التي عُرضت في ذلك الصدد.

ويساورنا القلق إزاء تزايد الدور المزعزع للاستقرار الذي تؤديه الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة على الصعيد العالمي، نظرا لأنها تستخدم في جميع أنحاء العالم للتسبب في الموت. وفي ذلك الصدد، يعترف بلدي بالنتائج الناجحة للمؤتمر الاستعراضي الثالث لبرنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، ونحث على تعزيز التدابير الوطنية والإقليمية والدولية الرامية إلى منع شحن ونقل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة إلى الجهات الفاعلة من غير الدول.

وفي ميدان تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، من المهم اعتماد نهج بناء إزاء التنمية من أجل منع السلوك الضار الذي يمكن أن يؤثر على السلم والأمن الدوليين. ولذلك فمن المهم العمل على صياغة إطار قانوني ملزم لضمان الاستخدامات المسؤولة لهذه التكنولوجيا.

وفي الختام، تؤكد فنزويلا من جديد التزامها بالدبلوماسية المتعددة الأطراف الرامية إلى صون السلم والأمن الدوليين من

خلال العمل الهام الذي تؤديه اللجنة الأولى. ولذلك ندعو الدول الأعضاء في المنظمة إلى إبداء سلوك مسؤول وتشجيع الجهود اللازمة التي يتعين بذلها من أجل التوصل إلى حلول بتوافق الآراء تمكننا من الحد من مخاطر النزاع وتحقيق سياق من السلام والأمن للأجيال القادمة.

السيد موانداا (الكونغو) (*تكلم بالفرنسية*): سيدي الرئيس، أود أن أنقل إليكم تهانئ الوفد الكونغولي على انتخابكم لرئاسة اللجنة الأولى. وأود أيضا أن أثني على العمل الممتاز الذي اضطلع به سلفكم، سعادة السيد يون جينغا، الممثل الدائم لرومانيا لدى الأمم المتحدة، خلال الدورة الثالثة والسبعين.

يؤيد وفد بلدي البيانين اللذين أدلى بهما ممثل إندونيسيا، باسم الدول الأعضاء في حركة بلدان عدم الانحياز، وممثل زامبيا باسم مجموعة الدول الأفريقية (انظر A/C.1/74/PV.3).

عشية الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة، التي سنحتفل بها في العام المقبل، تظل مسألة نزع السلاح العام الكامل على ظهر الكوكب في صميم جدول الأعمال الدولي. وبينما لا يسعنا إلا أن ننوه بالتقدم المحرز حتى الآن من خلال مختلف الصكوك القائمة في هذا المجال، فإن مسألة عدم انتشار الأسلحة النووية لا تزال للأسف موضوع مسبب للانقسام بين الدول الأعضاء.

واليوم أكثر من أي وقت مضى، فإن التهديد الذي تشكله جميع فئات الأسلحة، ولا سيما أسلحة الدمار الشامل، هو واقع لا يمكننا تجاهله. ومن ثم، فإن هذا الأمر يتطلب أن نتخذ إجراءات ملموسة. والاستجابة على نحو مناسب أمر حتمي. ونظرا لخطر وقوع هذه الأنواع من الأسلحة في أيدي كيانات من غير الدول، يوصي وفد بلدي بتعزيز تدابير الثقة على جميع المستويات على الصعد الدولية والإقليمية والوطنية.

ويحدد قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) بوضوح التدابير التي يجب اتخاذها من أجل القضاء بصورة منهجية على هذا التطور المحتمل. ويجب أن يوجهنا السياق الحالي نحو تحقيق نتيجة إيجابية خلال المؤتمر المقبل لأطراف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة، المقرر عقده في عام ٢٠٢٠. وهذه فرصة لدعوة البلدان المدرجة في المرفق ٢ لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، والتي لم تصدق عليها بعد، إلى أن تفعل ذلك لكي تدخل المعاهدة حيز النفاذ على وجه السرعة.

ولا يمكن حرمان أي دولة عضو في المنظمة من استخدام الطاقة النووية للأغراض المدنية. وهذا حق غير قابل للتصرف لجميع الدول الأعضاء. ويؤكد وفد بلدي من جديد التزامه بهدف نزع السلاح العام الكامل، فضلا عن تأييده لسياسة تفكيك جميع الترسانات النووية.

تشكل الأسلحة الكيميائية والبكتريولوجية، التي يسبب استخدامها المعاناة والدمار للسكان المدنيين، تهديدا آخر يتطلب اهتمام اللجنة المستمر. وفي هذا الصدد، يرحب بلدي بالصلاحيات الجديدة التي أُسندت إلى منظمة حظر الأسلحة الكيميائية خلال الدورة الاستثنائية الرابعة لمؤتمر الدول الأطراف لاستعراض سير العمل باتفاقية الأسلحة الكيميائية. ويمكن لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية الآن أن تشرع في إجراءات ضد أي بلد تعتقد أنه مسؤول عن استخدام الأسلحة الكيميائية. ويجب أن يحترم أي إجراء يُتخذ كجزء من هذه العملية مبادئ القانون الدولي احتراما تاما.

ويشكل انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة تحديا رئيسيا للسلام والأمن في جميع مناطق العالم، ولا سيما في البلدان النامية. وفي منطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية، التي يشكل بلدي جزءا منها، تزدهر هذه الظاهرة وتتغذى على الجريمة عبر الوطنية والإرهاب ومختلف أشكال الاتجار غير المشروع. وفي هذا السياق، يسرني أن أبلغكم بأن بلدي، الكونغو، انضم

إلى بروتوكول نيروبي لمنع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في منطقة البحيرات الكبرى والقرن الأفريقي ومراقبتها والحد منه، فضلا عن اتفاقية أفريقيا الوسطى لمراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها وأجزائها ومكوناتها التي يمكن أن تُستخدم في صنع هذه الأسلحة وإصلاحها وتركيبها.

وفي سياق تنفيذ صكوك نزع السلاح هذه، التي تشمل أيضا برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، والصك الدولي الذي يُمكّن الدول من التعرف على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة وتعقبها في الوقت المناسب وبطريقة يعول عليه، تم اتخاذ عدد من التدابير. فقد أنشئت لجنة وطنية لمكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، فيما تعكف حكومة جمهورية الكونغو حاليا على إصدار الوثائق القانونية ذات الصلة. وفي غضون ذلك، فإن اللجنة الوطنية لمتابعة أنشطة لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا، والتي أنشئت لنفس الغرض بموجب المرسوم ٢٠٠٠-٣٠٧ المؤرخ ٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٧، تضطلع مؤقتا بالأنشطة التي ستقوم بها اللجنة الجديدة.

إن بلدي يساوره قلق عميق إزاء تصاعد الإرهاب الدولي. ومن أجل الإسهام في القضاء على هذا التهديد بمختلف أشكاله ومنع الإرهابيين من شن هجمات، تتخذ جمهورية الكونغو تدابير تشمل التصدي للاتجار غير المشروع بالوثائق المزورة التي تساعد الإرهابيين في تحقيق أهدافهم، وتعكف على تعزيز جهودنا لمراقبة الحدود.

وفي هذا الصدد، أود أن أثني على المساعدة التقنية المستمرة التي تقدمها المنظمات الدولية والإقليمية العاملة في مجال عدم الانتشار ومكافحة الإرهاب، بما في ذلك الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومنظمة الطيران المدني الدولي والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول)، وأن أشجع على استمرار هذه المساعدة.

وكما هو واضح، فإن بلدي ملتزم بالانضمام إلى الجهود الدولية في مجال نزع السلاح والأمن الدولي. وما زلنا مقتنعين بأن تحدي نزع السلاح لا يمكن مواجهته إلا من خلال بذل جهود متعددة الأطراف. وفي هذا الصدد، نحن مقتنعون اقتناعا راسخا بأن الأمم المتحدة هي الملاذ لتعددية الأطراف.

السيد كياو مو تون (ميانمار) (*تكلم بالإنكليزية*): تؤيد ميانمار البيانين اللذين أدلي بهما باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا وحركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/74/PV.3)، وأود أن أضيف النقاط التالية بصفتي الوطنية:

أُنشئت الأمم المتحدة قبل أكثر من ٧٠ عاما بهدف تحقيق السلام والأمن وتقليل التهديدات التي تتعرض لها البشرية. وعلى الرغم من إحراز تقدم كبير على مر السنين، لا يزال العالم يواجه مستويات عالية من العنف والتطرف والإرهاب والنزاعات الداخلية والإقليمية، مما يسفر عن وقوع خسائر في صفوف المدنيين وتشرد جماعي على نطاق لم يسبق له مثيل.

ولم نتمكن من تحقيق الهدف الرئيسي للأمم المتحدة، ألا وهو، صون السلام والأمن الدوليين. ويشكل تهديد أسلحة الدمار الشامل، ولا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية، مصدر قلق بالغ وسط تجدد النزاعات والاتجاه الناشئ المتمثل في التهديدات الأمنية غير التقليدية. وظل نزع السلاح النووي دائما على رأس جدول أعمال ميانمار المتعلق بنزع السلاح. وبغية تحقيق تلك الأولوية، نعمل مع المجتمع الدولي من أجل الإزالة التامة للأسلحة النووية.

ومنذ عام ١٩٩٥، برهنت ميانمار، إلى جانب البلدان ذات التفكير المماثل، على تفانيها في نزع السلاح النووي بتقديم مشروع قرار بشأن تلك المسألة في اللجنة الأولى سنويا. وأود

أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقدير ميانمار العميق للدول الأعضاء على مشاركتها في تقديم القرار وتأييده. وسنقدم مشروع القرار مرة أخرى في هذا العام ونتطلع إلى استمرار دعم جميع الدول الأعضاء له.

ترحب ميانمار باعتماد مختلف معاهدات واتفاقات تحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار التي أُبرمت وتم التوصل إليها على الصعيدين الثنائي والإقليمي وفي المحافل المتعددة الأطراف. ومع ذلك، فإننا نشاطر القلق إزاء إنهاء العمل مؤخرا بمعاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى، التي اعتمدت قبل أكثر من ثلاثة عقود. وكانت المعاهدة تهدف إلى تخفيض الترسانات النووية وإزالة فئة كاملة من الأسلحة النووية لأكبر دولتين حائزتين للأسلحة النووية.

وعلاوة على ذلك، فإننا نشهد استمرار النزاعات وانتشار الإرهاب وتزايد خطر حدوث سباق تسلح جديد. وعلى الصعيد العالمي، نشهد زيادة مثيرة للقلق في النفقات العسكرية. ووفقاً لبيانات البنك الدولي، بلغ إجمالي النفقات العسكرية أكثر من ١,٧٨ تريليون دولار في عام ٢٠١٨. واليوم، يتعرض العالم لتهديد خطير يتمثل في تزايد التسلح. وفي هذا الصدد، ندعو جميع الدول الأطراف في اتفاقات تحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار إلى التقيد بجميع أحكام تلك الاتفاقات وتنفيذها بأمانة من أجل إنقاذ كوكبنا والأجيال المقبلة من ويلات الحرب.

وتعترف ميانمار بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بوصفها حجر الزاوية في النظام العالمي لعدم الانتشار. وبما أنه لم يتبق سوى أشهر على انعقاد مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠٢٠، تود ميانمار أن تحث جميع الأطراف في معاهدة عدم الانتشار، ولا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية، على الامتثال الكامل والعاجل لالتزاماتها المترتبة عليها بموجب المادة السادسة من المعاهدة. ومن خلال الالتزام القوي من جانب الأطراف في المعاهدة، نحن على ثقة بأنه يمكن تنفيذها بفعالية.

كما أن الاعتماد الناجح لمعاهدة حظر الأسلحة النووية يمثل تقدما في مساعينا لنزع السلاح النووي. وتعكف ميانمار، بوصفها من الدول الموقعة على المعاهدة، على النظر بنشاط في التصديق عليها، ونشجع بقوة البلدان الأعضاء الأخرى على الانضمام إلى المعاهدة كدليل على إرادتها السياسية لنزع السلاح النووي. ونعتقد أن لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية أهمية حاسمة في نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية. ويرحب وفد بلدي بزمبابوي ويهنئها على تصديقها مؤخرا على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وندعو جميع الدول التي لم توقع أو تصدق على المعاهدة، وخاصة الدول المتبقية المدرجة في المرفق ٢، إلى القيام بذلك دون مزيد من التأخير.

ونؤكد من جديد أيضا أهمية المناطق الإقليمية الخالية من الأسلحة النووية، بما فيها المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا، بالنسبة للنظام العالمي القائم لعدم الانتشار. ونواصل دعم الجهود الجارية الرامية إلى إنشاء هذه المناطق، ولا سيما في الشرق الأوسط. وفي هذا الصدد، فإننا نرحب بقرار عقد المؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط في الشهر المقبل. وميانمار مستعدة أيضا لمواصلة القيام بدور بناء في الإسهام في تحقيق السلام والاستقرار في شبه الجزيرة الكورية، وندعو جميع الأطراف المعنية إلى مضاعفة جهودها للحد من التوترات والعمل من أجل التوصل إلى حل سلمي للحالة في شبه الجزيرة الكورية.

تؤدي تكنولوجيات المعلومات والاتصالات دورا هاما في تعزيز الصالح العام للبشرية وتحقيق التنمية المستدامة لجميع البلدان. ونشدد على أن تعزيز استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الأغراض السلمية يصب في مصلحة جميع

الدول من أجل ضمان عدم استخدامها في إشعال الصراعات. وفي ذلك الصدد، نرحب بإنشاء الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالتطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي، وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٧/٧٣، ونؤيد عقد سلسلة من الاجتماعات التشاورية داخل الفريق العامل.

وتؤكد ميانمار من جديد إيمانها الراسخ بمؤتمر نزع السلاح بوصفه المحفل التفاوضي المتعدد الأطراف الوحيد لنزع السلاح وعدم الانتشار، وهي ممتنة لرؤساء مؤتمر نزع السلاح لعام ٢٠١٩ على جهودهم المخلصة للمضي قدماً. ولكننا نأسف، على غرار المتكلمين الآخرين، لاختتام دورة أخرى لمؤتمر نزع السلاح مرة أخرى من دون التوصل إلى توافق في الآراء بشأن مشروع برنامج عمل. ونحث الرؤساء الجدد لمؤتمر نزع السلاح وأعضاءه على بذل قصارى جهدهم وإبداء مرونة حقيقية حتى يتمكن المؤتمر من استئناف ولايته كمحفل للتفاوض باعتماد برنامج عمل متوازن وشامل.

وتعتقد ميانمار اعتقادا راسخا أن هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة لا تزال تضطلع بدور فريد في بناء الثقة بين الدول الأعضاء بشأن مختلف مسائل نزع السلاح. فهي الهيئة المتخصصة الوحيدة في الأمم المتحدة ذات العضوية العالمية في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار. ونشعر بالقلق إزاء عدم قدرتها على عقد اجتماعاتها التنظيمية والموضوعية في عام ٢٠١٩، ونأمل أن تُعقد الاجتماعات الموضوعية في عام ٢٠٢٠ في إطار رسمي، لكي تتمكن الهيئة من الاضطلاع بولايتها.

في الختام، إننا نجتمع هنا جميعا اليوم من أجل بناء عالم سلمي وآمن يسوده الرخاء والسعادة. وبينما نشهد تزايد التوترات والتحديات والتهديدات التي يشكلها أصحاب المصلحة المتعددون، يصبح نزع السلاح وعدم الانتشار مسألتين ملحتين وهامتين بشكل غير عادي في جهودنا الرامية إلى ضمان السلام والأمن للأجيال الحالية والمقبلة. ولذلك، يجب أن نضاعف بذل جهودنا لإحراز تقدم ملموس في مفاوضات نزع السلاح وعدم الانتشار. وندعو جميع الدول، وخاصة الدول الحائزة للأسلحة النووية، إلى إبداء حسن النية والإرادة السياسية والنهوض بالتفاهم المتبادل وتعزيز التعاون الموثوق وضمان اتخاذ إجراءات جماعية في المساعي الرامية إلى إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية.

السيد عثمان كوسوري (النيجر) (*تكلم بالفرنسية*): في البداية، أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم لرئاسة اللجنة الأولى، وكذلك أعضاء مكتبكم الآخرين. ويمكنني أن أؤكد لكم تعاوننا الكامل لضمان نجاح مهمتكم الهامة.

إن حضورنا هنا في معبد السلام هذا الذي ترمز إليه الأمم المتحدة يشهد بحق على رغبة الدول في تجنيب البشرية أهوال محرقة نووية جديدة وفي العمل معا لبناء عالم أكثر أمنا. وتكمن أهداف نزع السلاح والحد من الأسلحة في صميم الجهود التي تبذلها منظمتنا لصون السلم والأمن الدوليين منذ إنشائها. وتمشيا مع الوثيقة الختامية (د ا-١٠/٤) لدورة الجمعية العامة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح، المعقودة في عام ١٩٧٨، تلتزم النيجر التزاما تاما بالإسهام في الجهود الرامية إلى الحد من جميع التهديدات النووية. وقد صدقت النيجر أيضا على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في ٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢.

ما فتئ بلدي يسعى إلى تعزيز السلم والأمن والاستقرار على الصعيدين الإقليمي والدولي. فقد صدقت النيجر على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ وتضطلع بدور نشط للغاية في تنفيذ أحكامها. والنيجر تضم على أراضيها واحدة من أهم محطات رصد الاهتزازات في الشبكة العالمية لنظام الرصد الدولي الذي أقامته منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، في حين أنشئت محطة أخرى

للكشف عن النويدات المشعة في شمال النيجر وتجري حاليا عملية التصديق عليها. وفي ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، أنشأنا الهيئة العليا النيجرية للطاقة الذرية، المكلفة برصد وتنسيق وتعزيز جميع الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، بما في ذلك توليد الطاقة الكهربائية النووية والإشعاع المؤين، بالتعاون مع جميع الكيانات الوطنية والدولية ذات الصلة. وتوجد لدى الهيئة العليا أيضا قاعدة بيانات وطنية تتلقى بيانات من محطات رصد الاهتزازات والرصد المائي – الصوتي والرصد دون الصوتي من جميع أنحاء العالم، من أجل فحصها وتحديد أي تجارب نووية تنتهك معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، فضلا عن الظواهر الزلزالية الأخرى. وقد اختيرت النيجر لتمثيل أفريقيا بوصفها نائبا لرئيس الفريق العامل باء، وهو هيئة فرعية تابعة لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية تتعامل مع نظام الامتثال للمعاهدة، وبالتالي مع جميع المسائل التقنية والعلمية المتصلة بالرصد العالمي.

وأنشأت النيجر أيضا لجنة وطنية للأمن النووي، توفر لجميع الأطراف الفاعلة في المجال الأمني إطارا رسميا لتحديد الإجراءات اللازمة لتقييم الأنشطة وتقديم توصيات لوضع استراتيجية وطنية للأمن النووي ليتم دمجها في الاستراتيجيات العالمية والوطنية والدولية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن النيجر عضو مؤسس ومشارك نشط في أنشطة منتدى السلطات الوطنية والهيئات المسؤولة عن الأمان والأمن النوويين في بلدان المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل والسنغال.

ويتمثل أحد أسباب العمل على بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وهو سبب يكتسي نفس القدر من الأهمية، في الاستخدامات المدنية والعلمية العديدة للتكنولوجيا المستخدمة في نظام التحقق والتي يمكن استخدامها لصالح التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول الأعضاء، وكذلك في مجال منع الكوارث وإدارتها. وفي هذا الصدد، تضع النيجر اهتمامها بصحة الإنسان موضع التنفيذ في سياق مكافحة الملاريا والقضاء عليها، وكذلك في مكافحة السرطان من خلال الطب النووي والعلاج الإشعاعي. ويرحب بلدي بتعاونه الممتاز مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية في العديد من قطاعات التنمية الاجتماعية والاقتصادية، ويود أن يؤكد أهمية الدعم المستمر الذي تقدمه الوكالة.

وفي سياق نزع السلاح، يعمل المجتمع الدولي في سبيل تنظيم إنتاج جميع أسلحة الدمار الشامل والقضاء عليها في نهاية المطاف. ولا تزال منطقتي غرب أفريقيا والساحل تتضرران ضررا بالغا من إنتاج الأسلحة النارية وذخائرها وانتشارها من دون ضابط بسبب النزاعات المسلحة التي تغذيها وما يترتب عنها من آثار على المنطقة. وبغية تعزيز نزع عام للسلاح، أصبحت النيجر طرفا موقعا على جميع الصكوك القانونية تقريبا، الإقليمية منها والدولية، الرامية إلى مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة. وعلى الصعيد الوطني، أنشأنا لجنة وطنية لجمع الأسلحة غير المشروعة ومراقبتها في عام ١٩٩٤.

ويود وفد بلدي أن يغتنم فرصة هذه المناقشة ليوجه نداء رسميا إلى الدول المدرجة في المرفق ٢ لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية للتصديق على المعاهدة حتى تدخل حيز النفاذ، لأن الأمن والسلام والطمأنينة في العالم لا تقدر بثمن. ونرحب أيضا بالتقدم الذي أحرزته معاهدة تجارة الأسلحة وندعو إلى إضفاء الطابع العالمي عليها لتمكينها من مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة بمزيد من الفعالية.

وفي الختام، أود أن أذكر بأن النيجر انتخبت – في ٧ حزيران/يونيه، في الجلسة العامة ٨٩ للجمعية العامة في دورتها الثالثة والسبعين – عضوا غير دائم في مجلس الأمن لفترة سنتين. وفي الوقت الذي تناصر فيه النيجر رؤية أفريقية للسلام والأمن الدوليين، فإنها تعتزم تسليط الضوء على التهديدات الأمنية التي تواجهها بلدان الساحل وحوض بحيرة تشاد في الوقت الحاضر.

السيد مونيان (ليسوتو) (*تكلم بالإنكليزية*): أبدأ بتهنئتكم، سيدي الرئيس، وأعضاء المكتب الآخرين على انتخابكم لقيادة اللجنة الأولى. إننا على ثقة من أن خبرتكم وموهبتكم وطاقاتكم ستكفل نجاح عملها.

ويؤيد وفد بلدي الموقف المشترك المعرب عنه في البيانين اللذين أدلى بهما ممثلا زامبيا، باسم مجموعة الدول الأفريقية، وإندونيسيا، باسم حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/74/PV.3).

إن الهدف المتمثل في صون السلم والأمن الدوليين وتحقيق عالم خال من الأسلحة النووية أو غيرها من أسلحة الدمار الشامل هو علة وجود الأمم المتحدة. ولم يسبق أن كانت الحاجة إلى تأمين المجتمع العالمي أكبر مما هي عليه الآن. والأمر المحزن هو أن التهديد باستخدام هذه الأسلحة لا يزال يحطم آمالنا في عالم يسوده السلام، على الرغم من أن الجمعية العامة اتخذت على مر السنين قرارات عديدة بشأن مسألة تحديد الأسلحة ونزع السلاح، بما في ذلك الأسلحة الصغيرة. إن الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية تشكل خطرا واضحا وقائما على السلم والأمن العالميين، وكذلك على بقاء البشرية في المستقبل. وتظل الإزالة التامة لأسلحة الدمار الشامل، في ذلك الصدد، هي الدواء الشافي الوحيد المطلق والقابل للاستمرار ضد استخدامها أو التهديد باستخدامها.

لقد حان الوقت لكي يبدي المجتمع الدولي التصميم والالتزام اللازمين لكفالة معالجة مسألة تحديد الأسلحة ونزع السلاح على أساس متعدد الأطراف من أجل ضمان السلم والأمن العالميين. وقد أخذت الجوانب الجديدة تكتسي أهمية متزايدة في الأمن الدولي، في السنوات الأخيرة. وهي تشمل الإرهاب والأسلحة غير المشروعة والاتجار بالمخدرات والأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل. وقد تعين على الأمم المتحدة أن تتصدى لحالات أزمات في أجزاء كثيرة من العالم، وفقا لولايتها المتمثلة في صون السلم والأمن الدوليين.

وأصبحت تعددية الأطراف، مع تزايد عالمية مشاكل اليوم، أكثر أهمية من أي وقت مضى. وعلينا أن نبرهن على أهمية تعددية الأطراف بوصفها جانبا رئيسيا من جوانب العلاقات الدولية. وقد احتفلنا، في أيلول/سبتمبر، بالذكرى السنوية الثانية لفتح باب التوقيع على معاهدة حظر الأسلحة النووية فضلا عن الاحتفال باليوم الدولي للإزالة الكاملة للأسلحة النووية. وقد انضمت ليسوتو وثلاثة بلدان أخرى في الجنوب الأفريقي، هي بوتسوانا وتنزانيا وزامبيا، إلى العدد المتزايد باطراد من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الموقعة على معاهدة حظر الأسلحة النووية. ولذلك ستواصل ليسوتو دعم جميع الجهود الرامية إلى تعزيز النسيج المؤسسي للمعاهدة.

وأود أن أعرب عن قلقنا إزاء بطء وتيرة التقدم في تحسين التقيد بأهداف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والتزاماتها القانونية. وعلى الرغم من أن معاهدة عدم الانتشار تشكل دعامة هامة في السعي إلى نزع السلاح النووي، فإنها لم تحقق العالمية في السنوات الخمسين التي انقضت منذ اعتمادها. وهي النظام القانوني الوحيد لمنع انتشار تكنولوجيا الأسلحة النووية وتعزيز التعاون في مجال الاستخدام السلمي للطاقة النووية والمضي قدما بهدف تحقيق نزع السلاح النووي. ويحدونا الأمل في أن يتيح المؤتمر العاشر للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة، المقرر عقده في نيويورك في عام ٢٠٢٠، فرصة لجميع الدول الأعضاء للتوصل إلى توافق في الآراء والعمل بجدية لتحقيق أهداف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

و علاوة على ذلك، أصبح مقبولا منذ وقت طويل أن مصداقية معاهدة عدم الانتشار في المستقبل سترتهن بالتنفيذ الفعال لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ومع ذلك،

لا يوجد حتى الآن حظر دولي على تجارب الأسلحة النووية، لأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية لا تزال تسعى للحصول على التصديقات اللازمة لدخولها حيز النفاذ، وهي حالة تزداد تفاقما بسبب استمرار الدول الحائزة للأسلحة النووية في الاستثمار بكثافة في تكنولوجيات الأسلحة النووية الجديدة. وتثير تلك التطورات القلق إزاء إمكانية تزايد خطر الاستخدام النووي وتقويض الالتزامات القانونية بعدم الانتشار ونزع السلاح. ومن المؤكد أن تلك الحالة تتطلب منا اتخاذ إجراءات باعتبارنا دولا أعضاء.

وفي الختام، أود أن أعيد تأكيد دعم ليسوتو لجميع قرارات الأمم المتحدة بشأن تحديد الأسلحة ونزع السلاح، ولا سيما بشأن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في جميع أنحاء العالم تهدف إلى تحقيق أهداف نزع السلاح النووي وبالتالي النهوض بالسلم والأمن الإقليميين والعالميين وتعزيزهما. ومن ذلك المنطلق، أود أن أعيد تأكيد التزام بلدي بمعاهدة بليندابا، التي مهدت الطريق للقارة الأفريقية لكي تصبح منطقة خالية من الأسلحة النووية.

وأخيرا، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأدعو المجتمع الدولي بأسره إلى التعاون على سد الفجوة بين القول والفعل والتعجيل بتنفيذ معاهدة عدم الانتشار. ونعيد التأكيد كذلك على ضرورة التعجيل ببدء نفاذ معاهدة حظر الأسلحة النووية من أجل كفالة أن تتمكن البشرية من العيش في سلام من دون خشية من الانقراض.

السيد حسين (جزر القمر) (*تكلم بالفرنسية*): أغتنم هذه الفرصة لأهنئكم، سيدي الرئيس، وأعضاء المكتب الآخرين على انتخابكم لقيادة اللجنة الأولى.

ويؤيد وفد بلدي البيانات التي أدلى بها ممثلو كل من زامبيا باسم مجموعة الدول الأفريقية وإندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز وتونس باسم مجموعة الدول العربية (انظر A/C.1/74/PV.3).

تعقد هذه الدورة الرابعة والسبعين للجنة الأولى للجمعية العامة في سياق دولي خطير، حيث المخاطر المرتبطة باستخدام الأسلحة النووية تتسم بنفس بالقدر من الخطورة التي كانت عليها خلال الحرب الباردة. ويساور اتحاد جزر القمر قلق بالغ إزاء هذا الخطر المتزايد، إذ ستكون لأي استخدام للأسلحة النووية عواقب إنسانية كارثية على نطاق عالمي. وتظل الإزالة التامة للأسلحة النووية هي الضمان المطلق الوحيد ضد استخدامها أو التهديد باستخدامها من أجل حماية الأجيال الحالية والمقبلة من ذلك الخطر. ومن واجبنا جميعا أن ننهض باستراتيجيات الاستجابة المتعددة الأطراف التي يمكنها تحويل الحالة العالمية الراهنة إلى حالة تفيد البشرية جمعاء. وفي هذا الصدد، فإن اعتماد ١٢٢ دولة لمعاهدة حظر الأسلحة النووية في ٧ تموز/يوليه ٢٠١٧ يمثل خطوة هامة إلى الأمام. وهي تكمل معاهدات الأسلحة النووية الأخرى، بما في ذلك معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، والمعاهدات المنشئة لمناطق خالية من الأسلحة النووية مثل معاهدة بليندابا، وجزر القمر طرف فيها. إن معاهدة حظر الأسلحة النووية، وإن لم تدخل حيز التنفيذ بعد، تؤدي دورا هاما في تعزيز المعايير العالمية لمكافحة استخدام الأسلحة النووية وانتشارها وحيازتها من قبل جميع الدول.

وفي هذا السياق، نود التأكيد على أن الأنشطة الجارية مثل التجارب النووية والتطوير المحتمل للترسانات النووية وتحديثها تشكل تهديدا للأمن الدولي يتعارض بشكل خطير مع نظام عدم الانتشار ويهدد بإغراقنا في الحلقة المفرغة لسباق تسلح نووي جديد. علاوة على ذلك، فإن الأسلحة النووية ليست بأي حال من الأحوال وسيلة مشروعة للدفاع، ولا يمكن تبرير استخدامها أو التهديد باستخدامها تحت أي ظرف من

الظروف. واتحاد جزر القمر، تمشيا مع التزامه الطويل الأمد بنزع السلاح النووي، كان من أوائل البلدان التي وقعت على معاهدة حظر الأسلحة النووية، في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧. واليوم، فإن إجراءات تصديقنا على المعاهدة تمضي بشكل جيد. ويرحب وفدي بالتقدم المحرز مؤخرا في التمكين من دخولها حيز النفاذ في أقرب وقت ممكن، ويدعو جميع الدول التي لم توقع عليها بعد إلى أن تفعل ذلك. وكل توقيع أو تصديق جديد يعزز الزخم نحو الإزالة الكاملة للأسلحة النووية، وهو عنصر أساسي في صون السلم والأمن الدوليين.

أنتقل الآن إلى مسألة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. فيما يتعلق بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، فإن نقل تلك الأسلحة والاتجار بها على نحو غير مشروع يشكل عقبة خطيرة أمام السلام والأمن الدوليين. ولهذا السبب وقعت جزر القمر على معاهدة تجارة الأسلحة، التي تكتسي أهمية بالغة في مكافحة قارتنا للاتجار غير المشروع في المنطقة، الأمر الذي يتطلب ضوابط صارمة. وجزر القمر اتخذت خطوات هامة لتنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، بما في ذلك من خلال تعزيز أطرنا السياسية والتشريعية لإدارة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. فالآثار المترتبة على توفرها واستخدامها على نطاق واسع ساهمت تاريخيا في العديد من النزاعات، وخاصة في أفريقيا. والإرهاب والأنشطة الإجرامية الخطيرة الأخرى التي تهدد السلم والأمن الدوليين هي أيضا نتائج لانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

في الختام، فإن جزر القمر تلتزم بمشاركة أكبر وأكثر فعالية في القضايا التي ستناقش خلال المناقشات المواضيعية القادمة.

السيد قادري (المغرب) (*تكلم بالفرنسية*): من دواعي سروري حقا أن أراكم مسؤولا عن أعمال لجنتنا الهامة، سيدي الرئيس. أود أولاً أن أهنئكم على انتخابكم لرئاسة اللجنة وأن أؤكد لكم دعم الوفد المغربي الكامل في أداء مهامكم. وأود أيضا أن أهنئ أعضاء المكتب الآخرين.

تؤيد المملكة المغربية البيانات التي أدلى بها ممثل إندونيسيا، باسم حركة بلدان عدم الانحياز، وزامبيا، باسم مجموعة الدول الأفريقية، وتونس، باسم مجموعة الدول العربية (انظر A/C.1/74/PV.3)، ونود أن نضيف بعض الملاحظات بصفتنا الوطنية.

يشاطر المغرب تماما معتقدات المجتمع الدولي وشواغله فيما يتعلق بتطوير وانتشار الأسلحة المدمرة، التي لا تزال تشكل تهديدا مباشرا للسلم والأمن الدوليين. ونعتقد أن الضمان الأمثل للسلم والأمن الدوليين لا يكمن في المذاهب العسكرية بل في التعايش السلمي، الذي يتيح تهيئة الظروف المؤدية إلى التنمية وإلى التبادلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. والمغرب، الذي طالما أيد توافق الآراء واتباع نهج جامع، لا يزال مقتنعا بشدة بأن تعددية الأطراف والتفاوض والحوار والدبلوماسية عناصر أساسية في نزع السلاح العام والكامل الذي لا رجعة فيه بهدف تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية. ويتجلى ذلك أكثر من أي وقت مضى اليوم عندما ننظر في الانتشار غير المنضبط للتهديدات المتعددة الأوجه من الجهات الفاعلة من غير الدول والجماعات الإرهابية أو المسلحة التي تؤدي إلى تفاقم مخاطر انتشار الأسلحة المدمرة والنزاعات المسلحة على السواء. وإلى جانب المعاناة التي تسببها، فإن هذه السيناريوهات تقوض بشدة الجهود الدولية والإقليمية والوطنية لمكافحتها وتعوق تحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة والسلام الدائم. ولكن، بعيدا عن إجبارنا على التراجع أو اللجوء إلى سباق تسلح جديد، فإن الأزمات الحالية تمثل فرصة للمجتمع الدولي للعمل على استعادة تعددية الأطراف وإعادة الانخراط وتجديد الحوار. لذلك، نرحب بالعلامات الإيجابية العديدة التي شهدناها مؤخرا في ميدان نزع السلاح وعدم الانتشار.

وأول هذه العلامات هو إعادة تأكيد المجتمع الدولي في الدورة الثالثة للجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة، على أهمية المعاهدة كصك دولي أساسي. وعلى مدى السنوات الخمسين الماضية، أثبتت معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أنها أداة فعالة بلا ريب لنزع السلاح النووي وعدم الانتشار، وأسهمت بشكل مباشر في تخفيض ترسانات الدول النووية الكبرى، وتعزيز الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، وتخلي عدة دول حائزة للأسلحة النووية عن تلك الأسلحة، ووضع قيود على ظهور دول نووية جديدة.

ثانيا، يرحب المغرب أيضا بالمؤتمر المقبل المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، الذي سيعقد بعد أن اعتمدت الجمعية العامة المقرر ٥٤٦/٧٣ في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨. ويعد هذا المؤتمر الذي طال انتظاره نجاحا أوليا يجب أن ندعمه ويأتي عشية المؤتمر الاستعراضي الرئيسي لمعاهدة عدم الانتشار المقرر عقده في عام ٢٠٢٠. ويرى المغرب أن إنشاء مناطق جديدة خالية من الأسلحة النووية سيعزز هدفنا المتمثل في تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية.

ثالثا، أتيحت للمجتمع الدولي فرصة تاريخية للدخول في مناقشات هامة بشأن الأمن في الفضاء الإلكتروني خلال الدورة الموضوعية الأولى للفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالتطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي، الذي أنشأته الجمعية العامة في قرارها ٢٧/٧٣. والمغرب، كدولة نامية متصلة، يولي أهمية كبيرة للتطورات في مجال المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية، وكذلك الأمن السيبراني. ونرحب بإنشاء الفريق العامل المفتوح العضوية، الذي يهدف إلى صياغة قواعد ومعايير ومبادئ للسلوك المسؤول للدول على أساس توافق الآراء. وقد صوت المغرب أيضا لصالح القرار ٢٦٦/٧٣، المعنون ”النهوض بسلوك الدول المسؤول في الفضاء الإلكتروني في سياق الأمن الدولي“، والمغرب عضو في فريق الخبراء الحكوميين المنشأ بعد اعتماده. وكعضو في كلتا العمليتين، يرى المغرب أنه ينبغي للفريق العامل المفتوح العضوية وفريق الخبراء الحكوميين أن يعملا بطريقة متكاملة، وفقا لولاية كل منهما، لضمان استمرار التطورات في مجال المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في خدمة التنمية والتقدم وأمن الدول.

إن السلام هو محور ولاية الأمم المتحدة. ولذلك كان من الملح أن نعمل على إصلاح منظمتنا حتى يتسنى لها مساعدة الدول بشكل أفضل والقيام بدور رائد في منع نشوب النزاع وإيجاد حلول سلمية. ولذلك، سيواصل المغرب دعمه الثابت لجهود الأمين العام لإصلاح الأمم المتحدة، بما في ذلك من خلال برنامجه لنزع السلاح، بغية تمكين المنظمة من الاستجابة للتحديات التي تشكل تهديدا لنا جميعا بنفس الدرجة. وتشمل تلك الجهود تدابير بناء الثقة التي ينبغي تشجيعها وتوطيدها في السياق العالمي الحالي. وهذه الروح من الالتزام المتجدد ينبغي أن توجه إجراءات المجتمع الدولي عندما يتعلق الأمر بالاستثمار في آفاق جديدة مثل الفضاء الخارجي أو السيبراني لتمكين البشرية من الاستفادة من إرثها المشترك.

أخيرا، يبدو من الواضح اليوم أنه فيما وراء استخدام الأسلحة المدمرة أو التهديد باستخدامها، فإن وجودها ذاته ما زال ينطوي على تكاليف بشرية وإيكولوجية وأمنية يمكننا تجنبها إذا أظهر المجتمع الدولي إرادة سياسية حقيقية. وهذا يتطلب بالضرورة التزامنا الراسخ بهيكل الأمن ونزع السلاح وعدم الانتشار.

وما برح المغرب، بوصفه أحد أصحاب المصلحة وملتزما بتحقيق السلام على الصعيدين الإقليمي والدولي، يعمل باستمرار على تعزيز بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب

النووية وعالميتها، ويسهم بنشاط في أعمال لجنتها التحضيرية وتعزيز التعاون مع أمانتها التقنية المؤقتة. وتؤيد المملكة المغربية أيضا جميع قرارات الجمعية العامة بشأن نزع السلاح، ولا تزال ملتزمة بالإسهام في الجهود المبذولة في إطار مبادرات طوعية وشاملة لنزع السلاح وعدم الانتشار.

وأخيرا، فإن وجود الأسلحة المدمرة والاتجار غير المشروع بها يشكلان خطرا يؤجج النزاعات والإرهاب ويديمهما – بما في ذلك الإرهاب النووي، وجميع أشكال الاتجار، ويسبب ضررا بالغا بسيادة الدول وأضعف القطاعات الاجتماعية: النساء والشباب والأطفال. إن البيئة الدولية الراهنة وتحدياتها المتزايدة تقتضي أن نعمل لتحقيق هدفي نزع السلاح وعدم الانتشار. وبالتالي يجب على المجتمع الدولي أن يصون مبدأ توافق الآراء، فضلا عن استعادة القيم المتأصلة في المفاوضات والتعددية. ويمكنكم سيدي الرئيس، التعويل على الدعم الكامل من وفد بلدي لكم في هذا الصدد.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن للوفود الراغبة في التكلم ممارسة لحق الرد. وأود أن أذكّر جميع الوفود بأن البيان الأول يقتصر على ١٠ دقائق وأن البيان الثاني يقتصر على خمس دقائق.

السيد المعلمي (المملكة العربية السعودية): إنه لمن الغريب والمستهجن أن يتحدث ممثل سوريا عن الدروس والمواعظ حول الإرهاب في حين أن حكومة بلده قد مارست كل أنواع الإرهاب بحق الشعب السوري، بما في ذلك استخدام الأسلحة الكيميائية وفقا لتقارير بعثة تقصي الحقائق المعنية.

إن استمرار تنصل النظام السوري من التزاماته القانونية الواردة في المقرر المتخذ في الدورة الاستثنائية الرابعة لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية والتزاماته وفقا لقرار مجلس الأمن ٢١١٨ (٢٠١٣)، الذي يدعو سوريا إلى التعاون بشكل كامل مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، إضافة إلى التباين وعدم الاتساق في الإعلان الأول لسوريا وإعلاناتها اللاحقة بشأن تدمير مخزونها من الأسلحة الكيميائية على الرغم من وجود تقارير تثبت استخدام الأسلحة الكيميائية في سوريا من قبل الحكومة السورية، بالإضافة إلى تقارير بعثات تقصي الحقائق السابقة التي أثبتت استخدام سوريا للأسلحة الكيميائية، فإن هذا يدعونا إلى مطالبة السلطات السورية بالتعاون الكامل مع الأفرقة المعنية لتنفيذ جميع القرارات ذات الصلة باستخدام الأسلحة الكيميائية. وهذا ما ذكرناه في بيان بلادي هذا الأسبوع في المناقشة العامة (انظر A/C.1/74/PV.7) لأعمال هذه اللجنة.

أما قمة السخرية فهي أن يتحدث ممثل السلطات السورية عن أن المملكة كما ادعى، قد اختطفت رئيس وزراء لبنان. ونحن نقول له أولا إن هذا الادعاء الكاذب قد فنده رئيس الوزراء، السيد سعد الحريري بنفسه. وبالتالي، فإنه باطل ولا قيمة له. ولكن نضيف على ذلك أنه إذا كانت هناك تهمة باختطاف رئيس وزراء لبنان، فماذا يقول زميلنا السفير السوري عن اغتيال رئيس وزراء لبنان السابق السيد رفيق الحريري، الذي اغتالته أيد آثمة مرتبطة بالسلطات السورية في عام ٢٠٠٥ وقبله في عام ١٩٨٧ اغتالت السلطات السورية رئيس الوزراء اللبناني الأسبق الشهيد رشيد كرامي. اثنان من رؤساء الوزراء اللبنانيين اغتالتهم سوريا وتأتي لتتهم المملكة العربية السعودية الآن بأنها اختطفت شخصا واحتجزته لأيام أو لساعات، في حين أن رئيس الوزراء نفسه قد رفض هذا الاتهام. سوريا هي أيضا المسؤولة عن اغتيال اثنين من رؤساء الجمهورية المنتخبين في لبنان. وهكذا تستمر وتطول سلسلة الاغتيالات. وسجل النظام السوري في هذا الشأن سجل مخضب بالدماء بالنسبة لكل المسؤولين في سوريا وفي لبنان.

تولت الرئاسة نائبة الرئيس، السيدة مدللي (لبنان).

في سوريا نفسها استشهد أكثر من ٥٠٠ ٠٠٠ شخص في سوريا نتيجة لهجمات النظام السوري على شعبه. وما نقوله ليس تهما جزافا تطلق وإنما هي حقائق أثبتها قرار مجلس الأمن ١٦٣٦ (٢٠٠٥) الذي أيد ما توصلت إليه لجنة التحقيق عن وجود أدلة تثبت تورط مسؤولين أمنيين سوريين بارزين في واقعة اغتيال رفيق الحريري. كما ذكر قرار مجلس الأمن أن سوريا لم تتعاون مع لجنة التحقيق وحذر من التدخل في الشؤون الداخلية للبنان بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

إن من قتل رئيس وزراء لبنان الأسبق رفيق الحريري هو آخر من يتكلم ويتهم جزافا وبدون أي أدلة للغير. إن المملكة العربية السعودية قدمت كل ما لديها من إمكانيات ومساعدات لتنمية لبنان الشقيق. أما سوريا فقد قدمت للبنان المليشيات الإرهابية مثل حزب الله وقدمت للبنان التدخل العسكري الذي أضاع على لبنان سنوات طويلة من التقدم والتنمية، وقدمت إلى لبنان التفجيرات والقتل، ليس فقط لرؤساء الوزراء اللبنانيين، وإنما حتى للصحفيين مثل سليم اللوزي الذي قتلته السلطات السورية في لبنان.

السيد الحلاق (الجمهورية العربية السورية): أشار ممثل نظام بني سعود الوهابي، راعي الإرهاب التكفيري في العالم في حقه في الرد المليء بالنفاق والمغالطات وذلك في محاولة يائسة..

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة لممثل المملكة العربية السعودية بشأن نقطة نظام.

السيد المعلمي (المملكة العربية السعودية): لقد أشرت إلى الممثل السوري بكل احترام باعتباره ممثلا للجمهورية العربية السورية. وأرجو من الرئاسة أن تمنع ممثل سوريا الجالس في القاعة هنا اليوم من إساءة التعبير واستخدام عبارات مخلة بالأدب عندما يقول: ممثل نظام كذا أو كذا. هذا غير مقبول ويجب أن تمنعه الرئاسة حفاظا على احترام اللجنة لنفسها واحترام اللجنة للمثلين الحضور.

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالإنكليزية*): أحث جميع الوفود على احترام بعضها بعضا.

أعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية العربية السورية بشأن نقطة نظام.

السيد الحلاق (الجمهورية العربية السورية): لعل المتحدث الذي سبقني، السيدة الرئيسة بالنيابة، لم ينتبه إلى ما كتبه زملاؤه له عندما أشار إلى بلادي باسم النظام. فهو يحلل لنفسه ما يحرمه على الآخرين. ونحن لم نوقفه بأي نقطة نظام. هذا الكلام هو مخل بالآداب بهذه الطريقة، أن يحاول التنصل بأن يلقي في بيانه ويتحدث بلغة مسيئة ومشينة، ومن ثم يحاول بائسا منع الآخرين من استخدام نفس التعابير التي استخدمها.

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالإنكليزية*): أشجع جميع الوفود على احترام بعضها بعضا.

السيد حلاق (الجمهورية العربية السورية): سأستخدم نفس التعابير التي استخدمها هو. أشار ممثل النظام السعودي، راعي الإرهاب التكفيري في العالم، في حقه في الرد المليء بالنفاق والمغالطات، في محاولة يائسة للتغطية على الجرائم التي يرتكبها هذا النظام في كل من العراق واليمن وسورية وأفغانستان ودول أخرى عديدة، ذلك الإرهاب الذي يدعمونه وصل إلى العديد من العواصم الغربية.

من غير المعقول أن يمول النظام السعودي مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب بأكثر من ١٠٠ مليون دولار في الوقت الذي يستمر فيه في انتهاكاته لقرارات مجلس الأمن المتعلقة بمكافحة الإرهاب من خلال تقديمه لبلايين الدولارات لتمويل الجماعات الإرهابية في سورية وفي أنحاء مختلفة من العالم بهدف نشر الأيديولوجية الوهابية التي تشجع على كراهية الأديان الأخرى وتدعو إلى الموت والدمار.

إن النظام السعودي قائم على اضطهاد الشعب السعودي، وبالأخص في المنطقة الشرقية. وقد قام هذا النظام بتدمير مدينة العوامية بالكامل. وفي كل عام، يقوم هذا النظام بقطع رأس أكثر من ١٥٠ شخصاً، وذلك على غرار ما يقوم به تنظيم داعش الإرهابي. إن النظام السعودي يقوم بهدر البلايين من الدولارات على التسلح ودعم الجماعات الإرهابية بالسلاح، بدلا من تكريسها للتنمية وتطوير المجتمع السعودي. وقد أنفق النظام السعودي أموالا طائلة كان الشعب السعودي أولى بها. تلك الأموال أنفقها على شراء الأسلحة والعتاد من مخزونات بعض الدول الأوروبية ولكن كل تلك الأسلحة لم تصل إلى السعودية، بل تم إرسالها مباشرة إلى التنظيمات الإرهابية في سورية عبر دول الجوار السوري.

الجميع يعلم بأن السعودية هي من أنشأ ومول تنظيم القاعدة الإرهابي. ولهذا، كما يعلم الجميع، يوجد قانون لمحاسبة السعودية هنا في الولايات المتحدة بسبب تورط مسؤوليها في هجمات ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. والجميع يعلم بأنهم اختطفوا رئيس وزراء دولة. ولولا الضغوط الدولية وتدخل إحدى الدول الدائمة العضوية وتهديدها بنقل الملف إلى مجلس الأمن، فلم نكن لنعلم مصير ذلك الشخص. تلك الاتهامات الباطلة إلى بلدي بتورطه في اغتيال أي من الشخصيات في لبنان هذه عبارة عن ترهات وكذب وافتراءات، نتفهم أن ممثل النظام السعودي سيحاول طرحها وذلك للتغطية على كل الجرائم التي يرتبط بها النظام السعودي.

إن النظام في السعودية مسؤول عن أعمال القتل الكثيرة والتدمير والترهيب في أماكن متفرقة من العالم، وليس فقط في الدول التي أشرت إليها، ومن بينها بلدي. وكنت قد أشرت البارحة إلى وجود أجهزة، وهي مصورة وموجودة، ذات منشأ سعودي استخدمتها الجماعات الإرهابية في أحد المخابر وذلك بهدف خلط المواد الكيميائية لتجهيزها لاستخدامها كسلاح كيميائي (انظر A/C.1/74/PV.8).

بخصوص ما أدلت به ممثلة الكيان الإسرائيلي في بيانها المليء بالكذب والمغالطات والادعاءات والذي يفتقر إلى أبسط المعايير، فمرة أخرى، نتفاجأ ببيان هذا الكيان من خلال توجيهه لاتهامات إلى الدول الأخرى إلا أن الهدف معروف، وهو إبعاد الأنظار عن أخطار السلاح النووي الإسرائيلي وأسلحة الدمار الشامل الأخرى، البيولوجية والكيميائية، وعدم انصياع الكيان الإسرائيلي للقرارات الدولية، بما فيها قرارات مجلس الأمن التي تطالب هذا الكيان بالانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ووضع كافة المنشآت والأنشطة النووية تحت رقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وعلاوة على ذلك، يرفض هذا الكيان الانضمام إلى أي من الاتفاقيات المتعلقة بحظر أسلحة الدمار الشامل، سواء النووية أو الكيميائية أو البيولوجية.

إن الكيان الإسرائيلي لا يمتلك السلاح النووي فقط، بل هدد باستخدامه في أكثر من مرة، وإحداها كانت في حرب تشرين الأول/أكتوبر التحريرية في عام ١٩٧٣. وما زلنا نتساءل. وهذا السؤال موجه إلى العديد من الدول عن الهدف من امتلاك الكيان الإسرائيلي لصواريخ قادرة على حمل رؤوس نووية يتجاوز مداها ٥٠٠٠ كيلومتر. ومن هي تلك الدول المقصودة بهذه التهديدات الإسرائيلية؟ إن برنامج إسرائيل النووي العسكري ما كان ليستمر لولا الحماية والدعم المادي والتكنولوجي وبالمواد النووية والخبراء والمساعدة من قبل مجموعة من الدول، وبعضها أعضاء دائمون في مجلس الأمن. إن جريمة السلاح النووي الإسرائيلي هي جريمة مشتركة بين الكيان الإسرائيلي ومن يقومون بحماية حيازة إسرائيل للسلاح النووي. إلى متى سيبقى هذا الطفل المدلل شاذا ويغرد خارج السرب؟

بخصوص ما أشار إليه ممثل النظام السعودي حول التزام بلدي، فإن بلدي قد التزم ونفذ كافة التزاماته بموجب انضمامه

إلى اتفاقية الأسلحة الكيميائية. ويقوم بالتعاون مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، وهذا مشار إليه. ولكن على النظام السعودي وقف إرسال المواد الكيميائية السامة والخبراء لتدريب الإرهابيين الموجودين على أراضي بلدي. وسأختتم ببيت شعر: إذا أتتك مذمة من ناقص، فهي الشهادة لي بأني كامل.

السيد بلوجي (جمهورية إيران الإسلامية) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أرد على الاتهامات والتعليقات السخيفة التي وردت على لسان ممثلة إسرائيل. إن ما قلناه عن ذلك الكيان يستند إلى حقائق دولية. فإسرائيل تحتل الأراضي الفلسطينية. وهي ما فتئت تقتل الفلسطينيين يوميا منذ أكثر من نصف قرن. وقد ارتكبت أعمالا عدوانية ١٧ مرة ضد جيرانها وفي مناطق أبعد من ذلك. هذه حقائق. وقد اتخذ مجلس الأمن ما مجموعه ٨٥ قرارا بشأن إسرائيل، وقد رفضتها إسرائيل جميعا وامتنعت عن الامتثال لها. ولذلك فإن الأسلحة النووية في أيدي هذا النظام تشكل أكبر تهديد ممكن للسلم والأمن في منطقتنا. وهذا ما قلناه في بياننا (انظر A/C.1/74/PV.8). وأعتقد أن هذه هي الحقائق الواضحة، ومن واجبنا أن نعرب عن تلك الحقائق هنا في اللجنة الأولى.

ونجد أن من المفارقة أن يُوجِّه ممثل الكيان الإسرائيلي هذه الاتهامات على الرغم من أن إسرائيل رفضت جميع الدعوات التي وجهتها أغلبية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة للانضمام إلى مختلف المعاهدات والاتفاقيات المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل، بما في ذلك الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية. وقد أكدت التقارير الدولية أن إسرائيل استخدمت منذ عام ١٩٤٨ الأسلحة الكيميائية والبيولوجية، بما في ذلك اليورانيوم المنضّب والفوسفور الأبيض وغيرهما من الأسلحة المحظورة دوليا، مرات عديدة ضد شعوب سورية ولبنان ومصر وفلسطين. وينتهك الكيان الإسرائيلي بصورة اعتيادية قرارات مجلس الأمن فيما يتعلق بمكافحة الإرهاب. وقد زود المنظمات الإرهابية بالأسلحة والذخائر، فضلا عن العوامل الكيميائية السامة في سورية، وما فتئ يجلب الإرهاب إلى منطقتنا طوال عقود. وقد أثبتت التقارير الدولية وتقارير الأمم المتحدة أن النظام الإسرائيلي استخدم الأسلحة الكيميائية والمواد الكيميائية السامة ضد المدنيين، بما في ذلك الفوسفور الأبيض واليورانيوم المنضّب، كما ذكرت من قبل. كما أنه يستخدم أنواعا أخرى كثيرة من الأسلحة المحظورة دوليا. وأكرر أن النظام الإسرائيلي قد جلب الإرهاب بجميع أشكاله إلى منطقتنا. لقد جلب لنا أسلحة نووية وكيميائية وبيولوجية، بالإضافة إلى المنظمات الإرهابية التي قتلت مئات الآلاف من الأبرياء في منطقتنا.

وانتهك النظام الإسرائيلي كل اتفاقية نحن طرف فيها، إلى جانب قواعد القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، فضلا عن الاتفاقيات القليلة المتعلقة بنزع السلاح التي يلتزم بها النظام الإسرائيلي. وإذا نظرنا إلى أي جزء من العالم يوجد فيه عدم استقرار، نجد أن الإسرائيليين قد زودوه بجميع أنواع الأسلحة والذخائر من أجل زعزعة استقراره. إن إسرائيل هي الجهة الفاعلة الأولى المعروفة بانخراطها في الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في المناطق غير المستقرة. وبالإضافة إلى الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل، لا تزال الترسانة الكبيرة للنظام الإسرائيلي من الأسلحة الهجومية التقليدية المتطورة تهدد السلام والأمن في المنطقة وخارجها. ومع ذلك، وعلى الرغم من أن كل دولة أخرى في الشرق الأوسط تلتزم بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بوصفها أهم شرط لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في المنطقة، يواصل النظام الإسرائيلي، وهو البلد الوحيد في المنطقة الذي ليس طرفا في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، رفضه الانضمام إليها على الرغم من النداءات الدولية التي وُجهت إليه منذ أمد بعيد بأن يفعل ذلك، وهو يعترض بعناد على جميع الجهود الإقليمية والدولية الرامية إلى إنشاء تلك المنطقة الخالية

من الأسلحة النووية. ومن هذه المساعي اتخاذ مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدها لعام ١٩٩٥ قرارا منفصلا بشأن الشرق الأوسط، وهو قرار كان جزءا أساسيا لا يتجزأ من مجموعة تدابير تمديد المعاهدة إلى أجل غير مسمى.

ومرة أخرى، فإن كل جهد يرمي إلى تنفيذ ذلك القرار، بما في ذلك خطة العمل ذات الصلة بمؤتمر عام ٢٠١٠ لاستعراض معاهدة عدم الانتشار، قد فشل حتى الآن لا لشيء إلا بسبب رفض النظام الإسرائيلي المشاركة في مؤتمر هلسنكي لعام ٢٠١٢ بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. بل إن مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠١٥ فشل في اعتماد وثيقة ختامية بسبب سياسات إسرائيل العنيدة، وأعلنت إسرائيل الآن بشكل غير مسؤول أنها لن تشارك في المؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، الذي سيعقد في نيويورك في تشرين الثاني/نوفمبر. وفي ٢٩ آب/أغسطس ٢٠١٨، وهدد رئيس الوزراء الإسرائيلي إيران بالإبادة الذرية، وهي بلد خال من الأسلحة النووية، وهو من دعاة الحرب وكان يقف بجوار مصنع فعلي للأسلحة النووية وقد تجاوز في حقده حد الوقاحة. ولذلك يرفض وفد بلدي رفضا قاطعا جميع الاتهامات التي وجهها الممثل الإسرائيلي إزاء بلدي.

السيد جانغ إيل هون (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (*تكلم بالإنكليزية*): سأوجز في كلامي. يدين وفد بلدي البيانين اللذين أدلى بهما ممثلا بلغاريا وليختنشتاين بوصفهما أعمال تدخل استفزازية في الشؤون الداخلية لبلدي. وكما هو معترف به عموما، فإن قرار الانضمام إلى المعاهدات والاتفاقيات الدولية حق سيادي لأي دولة. وعندما يتعلق الأمر بإطلاق القذائف، فمن السخف والصفاقة من جانبهما أن يخصا بالذكر تدابيرنا المبررة للدفاع عن النفس. وعلاوة على ذلك، سيكون من المستصوب لبلغاريا وغيرها من البلدان الغربية التي دعت إلى تصديقنا على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية أن تطبق ذلك على أنفسها أولا، إذا رغبت في ذلك.

السيد المعلمي (المملكة العربية السعودية): مشكلة زملائنا في الوفد السوري هي أنهم يحبون اللغة العربية ويحبون آدابها، ولكنهم توقفوا في فهمهم لها وحفظهم لأبياتها عند حدود ما درسوه في الثانوية ربما أو الإعدادية. ولذلك يأتي نقلهم لأبيات الشعر مجتزأ مكسورا ناقصا غير دقيق. وأنا أتجاوز عن ذلك وأحيلهم إلى كتب اللغة العربية التي يدرسها أبناؤهم، فلعلهم يسعفونهم بتصحيح بيت الشعر الذي أورده الزميل المندوب السوري.

ثانيا، شطح المندوب السوري يمنة ويسرة، وذهب إلى العراق وذهب إلى أفغانستان وذهب إلى كل مكان في العالم، ولكنه يتجاهل تماما ما يحدث في عقر داره وفي لبنان المجاور له. نحن نتحدث عن ما سببه هذا النظام في سورية من خراب. هو يتحدث عن أن مدينة في المملكة العربية السعودية قد دمرت، نحن ندمر المدن بسبب تطويرها وبنائها، ولكننا لا نقصف المدن وندمرها عن بكرة أبيها، مثلما فعلت السلطات السورية في حماة وفي حمص وحلب وغيرها من المدن السورية العريقة. نحن نكتفي بأن نقول إنهم إذا انحدروا إلى الحضيض فإننا نرتقي إلى السماء، ولا نجاريهم في اتهاماتهم وفي افتراءاتهم. كل ما ذكرناه عما فعلته السلطات السورية معزز بأرقام وأدلة صادرة عن تقارير دولية وعن قرارات مجلس الأمن، وكل ما ذكروه هو مجرد كلام مرسل على الهواء لا يستحق حتى الرد.

السيد حلاق (الجمهورية العربية السورية): في الواقع، لا أود الدخول في مهاترات مع ممثل النظام السعودي فيما يتعلق باللغة العربية. فلو انتبه، وهو يحاول أن يعطي دروسا في اللغة العربية الآن إلى الكلمات، وأدعوه إلى الاستماع مرة أخرى إلى التسجيل الصوتي للكلمات التي استخدمها – فمرة يتحدث

باللغة الفصحى ومرة يتحدث باللغة العامية. ويحاول أن يعطي دروسا هنا في اللغة العربية. ويحاول أن يحدد ما هو مستوى التعليم. وأقول له إن مستوى التعليم في بلدي يسبق بألف سنة ما هو الوضع الموجود الآن في السعودية، هذا أولا.

ثانياً، نحن قاتلنا وسنقاتل كافة وكلاء النظام السعودي من الإرهابيين الذي يدعمهم في بلدي. وهذا واجب علينا كدولة، وسنستمر في ذلك. ولكن الجميع يعلم أنه في ثمانينات القرن الماضي، مولت وأنشأت السعودية في ذلك الوقت تنظيم القاعدة الإرهابي، المسؤول عن عمليات التفجير والقتل والترهيب في العديد من دول العالم، بما في ذلك في المدينة التي نحن متواجدون فيها الآن. ولهذا، وكما أشرت في السابق، يوجد قانون في الولايات المتحدة يُدعى باسم جاستا [قانون العدالة ضد رعاة الإرهاب] وهو لمحاسبة لمسؤولين السعوديين المتورطين، ونتحدث هنا نحن عن مسؤولين من النظام السعودي، كانوا مسؤولين عن الهجمات التي تعرضت لها الولايات المتحدة في ذلك العام [٢٠٠١]. ولعله يستطيع الرد على ذلك وهذا القانون موجود وقائم.

طبعا، التقارير الدولية تؤكد على انخراط السعودية، ذلك النظام الحاكم في السعودية، في تمويل الإرهاب ونشره بهدف نشر الأيديولوجية الوهابية التكفيرية التي لا تقبل بأي من يخالفها، بما في ذلك أبناء جلدتهم. إن المدينة التي أشار إليها ممثل النظام السعودي في السعودية، وهي العوامية، لقد تم تدميرها ليس لبناء مدينة أفضل منها، بل لأن هناك من تحرك في تلك المدينة ضد الاضطهاد الذي يمارسه النظام السعودي على أبناء جلدته.

أما محاولاته للإشارة إلى أن هناك تقارير دولية وما سوى ذلك، فتلك التقارير الموجودة فقط في خياله. والجميع يعلم، وعند حصولنا على أذن من الجهات المعنية في بلدي، يمكن لنا أن نتشارك مع الجميع في المعلومات حول تورط النظام السعودي في عمليات القتل والتصفية في لبنان. وبما أنه أشار إلى لبنان، سنكتفي بلبنان. فهم منخرطون حتى الأخير في كافة الحوادث التي أشار إليها. ولهذا، يحاول الدفع باتجاه أسماء دول أخرى لتهريب النظام السعودي من ذلك. والجميع يعلم ما حدث في تركيا مؤخرا خلال قتلهم لأحد أبناء جلدتهم، وعميل سابق لهم هو طبعا، داخل القنصلية السعودية في تركيا.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٤٥.